الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.25
21 October 1991

ARABIC

الجمعية العامة

UN LIBRARY
OCT 28 1991

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٧ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد غيـــاو (نائب الرئيس)	(ميانمار)

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

خطاب سعادة الرايت أونرابل الدكتور كندي أ. سيموندز ، رئيـس وزراء سانت كيتس ونيفيس

ألقى كلمة كل من :

الامير محمد بلقيه (بروني دار السلام)
الانسة تشيبي (بوتسوانا)
السيد غوميني بامبالي (جمهورية افريقيا الوسطى)
السيد هولو (بنن)
السيد نغاروكينتوالي (رواندا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب سعادة الرايت أونرابل الدكتور كندي أ. سيموندز ، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس

الرئيس : تستمع الجمعية أولا إلى خطاب رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس .

اصطُحب السيد كندي أ. سيموندز ، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس إلى المنصة .

الرئيس : من دواعي سروري الكبير أن أرحب برئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس ، السيد كندي أ. سيموندز ، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد سيموندز (سانت كيتس ونيفيس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أنقل للجمعية أخلص تحيات سانت كيتس ونيفيس حكومة وشعبا وأعتبر ذلك سعادة وشرفا كبيرين لي أن أخاطب الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة .

وأشارك بكل إخلاص من سبقني في تهنئة الرئيس السابق غيدو دي ماركو ، ممثل مالطة ، على إدارته الماهرة لمداولاتنا السابقة خلال فترة اتسمت بتحديات لم يسبق لها مثيل .

ومن ثم أبادر بالترحيب برئيسنا الجديد ، سمير الشهابي ، ممثل المملكة العربية السعودية الذي أود أن أؤكد له تأييد بلادي القوي واستمرار تعاونها معه . إن الطريقة الرائعة التي تديرون بها هذه الدورة ، يا سيادة الرئيس ، جديرة بأسمى آيات الثناء والتقدير ، وبشير خير على تكليل أعمال الدورة السادسة والأربعين بالنجاح .

بعد ذلك ، أود أن أشيد إشادة خاصة بالأمين العام خافيير بيريز دي كوييار الذي ما برح يخدم منظمتنا بشكل يدل على الكرامة وحسن الذوق والتميز ، في خضمّ أوقات عصيبة . إن جهوده ما برحت تنصبّ على توفير السلم والأمن الدوليين لشعوب العالم . لقد اقترنت قيادته بالبراعة في فترة اتسمت بتقلبات كبيرة وتغيرات هائلة .

إن بلادي حكومة وشعبا تحييكم يا سيادة الامين العام ونقف إجلالاً وإكبارا أمام التزامكم الدؤوب ونتعهد بمؤازرتكم وأنتم تواصلون خدمة المجتمع الدولي بطريقة كفؤة وفعالة اعتدنا عليها .

لقد كانت أهمية الامم المتحدة في الأوقات الماضية موضع شكوك ، وكان تصميم أعضائها على نصرة الضعيف موضع شكوك . أما الآن فلم تعد تلك الشكوك قائمة . إن جمعية الامم هذه عملت على ضمان عودة السيادة إلى الكويت ، إحدى الدول الاعضاء الصغيرة فيها ، وأن العالم ينظر إلى هذا نظرة تقدير . إن معظم الاعضاء يؤيدون ذلك ، وقلّة منهم مازالوا يستهينون بالامر ، لكن لم يبق أحد غير مبال . إن الامم المتحدة تشهد حاليا أجمل أوقاتها ـ مع ذلك تتسم هذه المرحلة بتحدٍ هائل وفرص جمّة .

إن نبضان الجمعية بالحياة متجسد في العدد الكبير من الاعضاء الجدد . لقد لاقت سانت كيتس ونيفيس ترحيبا حارا في هذه الهيئة ، وأعتبر اليوم من دواعي سرورنا وشرفنا أن نرحب ترحيبا حارا بالاعضاء الجدد . إني أرحب بجمهورية كوريا ، الدولة الصديقة لنا منذ وقت طويل ، وبجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . وكما هو معروف جيدا فإن حكومة بلادي ما برحت تؤيد باستمرار انضمام البلدين إلى الامم المتحدة منذ عدة سنوات . وأرحب بجزر مارشال وميكرونيزيا وكذلك بجمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا . ويسرني أن أؤكد لحكومات وشعوب هذه الدول الاعضاء الجديدة بأن حكومتي وشعبي سوف يقدمان لها أكبر قدر من التعاون في سبيل تحقيق السلم العالمي والتنمية البشرية .

بينما نرى الديمقراطية تعم جميع أرجاء العالم ، لا يزال شعب هايتي المحاصَر محروما من فرصة استنشاق هواء الحرية النقي . إن بلادي سانت كيتس ونيفيس ، بل جميع بلدان منطقة البحر الكاريبي ، قد شعرت بالصدمة إزاء العمل الذي قامت به القوات المسلحة في هايتي بقبضها بصورة غير شرعية على الرئيس جان بيرتراند اريستيد وأعضاء حكومته واغتصابها سلطة حكومة دستورية . إن هذا العمل المشين والمستهجن الذي قام به الجيش في هايتي إنكار غير مقبول لإرادة شعب هايتي المعلن عنها ، وهي إرادة تجلت بصورة واضحة لا لبس فيها في الانتخابات التي أجريت في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

إن سانت كيتس ونيفيس ، بل المجموعة الكاريبية بأسرها ، تدين بقوة الاعتداء الصارخ على العملية الديمقراطية في هايتي وتطالب بعودة النظام الدستوري وعودة الاب اريستيد إلى رئاسة الجمهورية .

لقد دعت المجموعة الكاريبية في الماضي إلى تقديم مساعدة دولية متضافرة لتعزيز المكاسب الديمقراطية في هايتي . ونكرر تلك الدعوة اليوم . إن المجموعة الكاريبية تعمل في إطار منظمة الدول الامريكية لإعادة إقرار الديمقراطية في هايتي .

إني أناشد هذه الهيئة ، الامم المتحدة ، التي تصرفت بحزم في مناطق أخرى مرّت بأزمة ، أن تتحرك بسرعة وعزم لنبذ النظام غير الشرعي في هايتي واتخاذ جميع التدابير المناسبة لعودة الديمقراطية والحكومة المنتخبة بصورة دستورية إلى هايتي .

إن شعب هايتي يستصرخ ضمير العالم من أجل الخلاص . فدعونا لا نخذله هذه المرة .

أود أن أركز اليوم على موضوع "التنمية من خلال السلم" بوصفها الاساس الذي يقوم عليه النظام الدولي الجديد .

لقد خفّت حدة التوتر بين الشرق والغرب ؛ فقد انهار حائط برلين أمام سيل الحرية ؛ وتحررت الكويت ؛ وأُحبطت بعض التحديات للديمقراطية ؛ وأصبحت الدبلوماسية والتفاوض مقبولين أكثر فأكثر بوصفهما بديلا عن العنف وإراقة الدماء .

إن المبادرة التي اتخذها الرئيس بوش ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، بإجراء تخفيض انفرادي في الأسلحة النووية مبادرة جاءت في أوانها وهي جديرة بالترحيب . وقد جاءت استجابة الرئيس غورباتشوف ، رئيس الاتحاد السوفياتي ، فكانت اسهاما هاما آخر في تخفيف حدة التوترات الدولية . وعلينا الآن أن ننتهز الفرصة وأن نعمل على ازالة الاسلحة النووية إزالة تامة .

بيد أن السلم يجب ألا ينظر اليه على أنه مجرد عدم اشتعال حرب عالمية ، أو مجرد القضاء على التوتر بين الشرق والغرب ، أو تحقيق وقف اطلاق النار هنا أو هناك . إن مفهوم السلم العالمي يجب أن يكون مفهوما جوهريا وعاما الى درجة أكبر من ذلك بكثير . فيجب أن يعني القبول بالمساواة والكرامة الانسانية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، والحفاظ على حقوق الانسان الفردية على نطاق عالمي . ويجب أن يعمل العالم على بناء أسس السلم بنفس الهمة التي عمل بها عندما شيد حصون الحرب .

ويجب أن يكون تعزيز التعليم ، والقضاء على الفقر ، والحد من البطالة ، والعناية بالصحة ، وتوفير السكن ، وتسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، العوائد المتدفقة من تحويل الموارد المالية العالمية عن تكديس الاسلحة الى الاستثمار في التنمية البشرية . هذا هو التحدي الذي يواجهنا . وهذه هي المعركة الجديدة التي يجب علينا المشاركة فيها - ويجب علينا ألا نخسرها .

إن تنمية جميع شعوبنا عن طريق السلم يجب أن تكون خلفيتها هي تسوية المنازعات تسوية سياسية شاملة ، وتقرير المصير من خلال انتخابات حرة ونزيهة ، واحترام السيادة الوطنية احتراما تاما ، علاوة على اعادة الاشخاص المشردين إلى أوطانهم وتأهيلهم .

والخلاصة ، يجب أن يتمتع كل شعب بالحق في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي دون تدخل خارجي . إلا أن التاريخ علمنا أن هذا الحق لم يتم صونه في بعض الأوقات إلا بالتدخل الخارجي أو على الأقل بالإدانة الخارجية . فينبغي أن يكون التركيز منصبّ على إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر انصافا يساعد بلداننا النامية المعوزة

بالموارد المالية والتقنية والمادية الكافية لنساعد أنفسنا بأنفسنا عن طريق اعادة الإعمار الاجتماعي - الاقتصادي . ولهذا السبب تشارك سانت كيتس ونيفيس ، حكومة وشعبا ، في الدعوة الى اقامة سلم دائم في مواقع الاضطراب في أنحاء العالم .

إننا نؤيد الدعوة الى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط ، تعالج فيه بشكل مباشر جميع المسائل ، ويجري فيه تحديد حقوق ومسؤوليات وشواغل جميع الأطراف وتسويتها .

وهنا ، أشيد أيضا بالأمين العام ، خافيير بيريز دي كوييار ، لمثابرته على بذل جهوده لتشجيع التعايش المنسجم بين الشعوب في منطقة الشرق الأوسط التي لا تزال مضطربة .

وفي الوقت ذاته ، أثني على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إذ تسعى ، عن طريق المحاولات الدبلوماسية الدؤوبة التي يجريها وزير الخارجية بيكر ، الى جلب أطراف النزاع الى طاولة المفاوضات .

إن الاضطرابات العنيفة في يوغوسلافيا تشكل أيضا مصدرا للقلق الشديد . ولئن كان صحيحا أن الشعب نفسه يجب أن يختار مصيره ويحدد شكله ، فإن بإمكاننا ، بل ويجب علينا ، أن نسعى الى ممارسة نفوذنا من أجل وضع حد للعنف واراقة الدماء والعودة الى الاستقرار .

إن تعنت العراق لا يزال يسبب الانزعاج لدى المجتمع الدولي . ويجب علينا أن نبقي على الجزاءات اللازمة الى أن يتم تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن تنفيذا كاملا ، وإلى أن يتمكن شعب العراق ، وكذلك جيرانه ، من العيش دون خوف من تهديد الأسلحة التقليدية أو النووية .

ولا تزال جنوب افريقيا منطقة أخرى تسبب لنا القلق العميق . ولئن كنا نرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة دي كليرك لإزالة دعائم الفصل العنصري ، فيجب ألا يغيب عن بالنا أن الفصل العنصري لم ينته بعد . ولن تتحقق اهدافنا الا عندما تصبح هناك

مساواة ويسود الاحترام لحقوق الفرد ، بغض النظر عن العرق . ويجب أن يظل هدفنا النهائي هو تحقيق مبدأ صوت واحد لكل فرد . ولا يمكننا أن نقبل بمقياس للحرية والديمقراطية لشعب في أوروبا والامريكتين ، وبمقياس أدنى للحرية والديمقراطية لشعب جنوب افريقيا .

إن شعب سانت كيتس ونيفيس ، بل المجتمع الكاريبي كله ، سيواصل اتباع موقفنا المبني على المبدأ المتمثل في الابقاء على العقوبات المفروضة على نظام جنوب افريقيا ، ونحن نعارض الرفع الكلي للعقوبات في هذه المرحلة . إننا نرى أن رفع العقوبات سابق لأوانه الآن ، ونحذر من أنه قد يؤدي الى تأخير النهاية الحتمية للفصل العنصري . إني أدعو المجتمع الدولي الى عدم التراجع في الوقت الذي أصبحت فيه النهاية على مرمى البصر . وأدعو المجتمع الدولي الى عدم التخلي عن شعب جنوب افريقيا المقهور في هذه المرحلة الحرجة ، بل أن يصمد الى أن تصبح العدالة والمساواة والحرية واقعا يعيشه الجميع .

إن الديمقراطية والحقوق والحريات الفردية تمثل كلها جزءا من أسلوب الحياة الكاريبية . ونحن لا نقبل بأقل من ذلك لاشقائنا وشقيقاتنا الافارقة .

ومن دواعي القلق العميق أن السلم والعدالة لم يتحققا بعد لشعب كمبوديا . فهذا الشعب له أيضا الحق في التطلع الى جني ثمار التنمية الاقتصادية . وإننا نطالب بمواصلة جميع الجهود البناءة الى أن يتم التوصل الى تسوية تضع نهاية للصراع وتبشر بعهد جديد من التنمية .

وتؤيد حكومة بلادي الاتجاه الجديد نحو عملية الاصلاح الأساسي وتحقيق الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي . فقد أسهم ذلك دون شك في ازالة التوترات بين الشرق والغرب ، وهو تطور جعل العالم يتنفس الصعداء .

ولا شك لدي في أنه ستكون هناك تعبئة كبيرة للموارد المالية والتقنية والمادية للمساعدة على التحول الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية . وهذا هو المفروض . ومع ذلك ، يجب أن تبقى الأمم المتحدة على يقظة بشكل خاص لضمان

ألاّ تزاح الى الهامش المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية ، مثل بلدنا ، فتصبح في ذيل قائمة أولويات التنمية الانسانية . ويجب أن تتم إعادة توجيه الموارد ، وأن تعبأ موارد اضافية ، بعيدا عن اقتصاد الحرب ونحو اقتصاد التنمية .

إن الامم المتحدة يجب أن تكون أداة لصنع السلم وتحسين نوعية الحياة . وهكذا يمكن للمنظمة أن توجه وتنسق الاستجابات للاحتياجات الانمائية للدول الصغيرة . إننا بحاجة الى منظمة تبقى ملتزمة بالنمو والتنمية القابلين للإدامة لجميع دولها الاعضاء ، بغية اقامة مشاركة عالمية والحفاظ عليها .

وبالتالي يتعين علينا أن نلتزم بتعزيز النهج المتعدد الأطراف لحل مشاكلنا . وحري بنا أن نعزز المنظومة الدولية التي تشكل الأمم المتحدة نواتها . ويتعين على المجتمع الدولي أن يؤازر هذه المنظومة إذا أريد لها أن تفي بالتزامها باستعادة وكفالة الأمن والسلم الدوليين كيما تزدهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية وتؤتي ثمارا طيبة .

إن مسألة التنمية والبيئة أساسية جدا لتحقيق نوعية أفضل للحياة لذا أجد لزاما عليّ أن أتطرق إليها . ومن المفارقات أننا جميعا نتشاطر مسؤولية حماية البيئة وصونها . ولكن يبدو أن المساواة تفسر في هذا الصدد على نحو يعطي بعض البلدان ما هو أكثر مما تمليه المساواة الحقة .

في عام ١٩٦٦ ، ارتأت شركة كبيرة لتصنيع الطائرات أن من الضروري أن تزيل ٦٣٠ هكتارا من الاحراج الكثيفة لإقامة مجمع صناعي . في هذه الحالة اعتبرت التنمية جديرة بالأولوية على البيئة . والقيمة الانمائية الكبيرة لذلك القرار مقبولة اليوم تماما ولا يجادل فيها أحد . بيد أننا نجد من الناحية الأخرى اتجاها مقلقا تصبح فيه الاعتبارات البيئية ، الحقيقية تارة والخيالية تارة أخرى ، شروطا رئيسية تُرهن بها المساعدة الإنمائية التي تقدم الى البلدان الفقيرة . فهل نفهم من هذا أن التنمية يجب أن تكون لها الأولوية على البيئة في البلدان المتقدمة ، ولكن يجب أن تكون للبيئة الأولوية على التنمية في البلدان النامية التي يخنقها نظام اقتصادي عالمي معاكس .

إن كفالة الحماية والتنمية البيئية يجب ألا تتعارض مع الاستراتيجيات التي يضعها البلد المعني للتقدم الاجتماعي الاقتصادي . ولابد أن يكون هناك توازن بين الشواغل البيئية وبين التنمية الشاملة للبلد حتى لا تصبح المسائل البيئية رادعا للتنمية في البلدان الأفقر .

وبالاضافة الى ذلك ، يجب أن نقدر أن الشواغل البيئية تختلف من بلد الى آخر ، ومن منطقة الى أخرى . وفي العالم المتقدم يجري التركيز على مسائل مثل طبقة

الأوزون والأمطار الحمضية والنفايات السامة . بيد أننا في سانت كيتس ونيفيس نحتاج الى مساعدة مباشرة في مجالات إدارة النفايات الصلبة والسائلة ، وحماية الحياة البحرية وصيانة الشواطئ وحماية الشعاب الصخرية ومنع تآكل التربة الساحلية والادماج التام للموارد البحرية في الخطط الإنمائية الوطنية .

ولابد لي في هذه المرحلة أن أشير بصفة خاصة الى منطقة الكاريبي الممتدة من بليز الى غيانا والتي تشمل سلسلة من الدول الجزرية الصغيرة النامية تمتد من جزر البهاما حتى ترينيداد .

إننا عقد من اللؤلؤ يربط أمريكا الشمالية بأمريكا الجنوبية ، عقد جميل ولكنه هش . فنحن عرضة للكوارث الطبيعية ، ونحن ضعفاء أمام التطورات الاقتصادية العالمية التي لا سيطرة لنا عليها . ونحن ضعفاء أمام النظام الاقتصادي الدولي الذي يحدد ويقرر أسعار السلع التي نبيعها عند مستويات منخفضة ، ويرفع أسعار البضائع التي نشتريها . وبذلك نجد أنفسنا في خضم حلقة مفرغة من الفقر والمديونية والتخلف .

ولكن بسبب موقعنا القريب من الأمريكتين ، والاخصاب المتبادل للثقافات والقيم الذي تغذية ثورة الالكترونيات والاتصالات ، فقد تولدت لدى شعوبنا آمال عظام . وقد ساعدنا أنفسنا مساعدة كبيرة بالجهود الفردية والإقليمية ، وبالدعم الدولي .

وبينما يهيئ لنا موقعنا فرصا للتنمية ، وخاصة في مجال السياحة الذي هو مجال هام لنا جميعا ، فإن هذا الموقع هو أيضا مصدر لتحديات ومخاطر كبرى . كما أننا في مركز ضعف تجاه ارهاب تجار المخدرات ومهربيها . ولابد أن نواصل معا شن حرب شاملة على هؤلاء الموردين للموت والدمار . ولا نزال بحاجة الى المزيد من المساعدة بالتقليل من الطلب على المخدرات من خلال التوعية والرعاية الصحية وإعادة التأهيل ، كما يتعين علينا أن نكشف جهودنا المشتركة في مجال الحظر والانفاذ .

وفي هذه المرحلة التي تستحوذ فيها على اهتمام المجتمع الدولي أحداث هائلة الأبعاد تحصل في مختلف أنحاء العالم ، أجد لزاما علينا أن نسعى لإبقاء الشواغل الانمائية للأمم الجزرية النامية على جدول الاعمال الدولي .

لقد حصلت تطورات ايجابية في منطقتنا في العلاقات بين البلدان المتجاورة . ولا بد لي أن أشيد بحكومتي بليز وغواتيمالا لتسويتهما للخلافات بينهما خدمة لمبدأ حسن الجوار . وإعلان غواتيمالا الاعتراف ببليز كدولة مستقلة لا يمكّن بليز من المشاركة التامة في عملية الاندماج في أمريكا الوسطى فحسب ، بل انه يعطي دفعة هائلة للعلاقات بين منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى . وتتطلع حكومتي بتفاؤل الى استمرار المفاوضات بين الحكومتين للتخلص من الصعوبات المتبقية ، لصالح التعايش السلمي بين البلدين .

وبالاضافة الى ذلك ، تشيد حكومتي بالامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية على الدور الذي اضطلعتا به وستواصلان تأديته لتهيئة سبل ايجاد الحلول العملية للنزاعات الاقليمية .

في هذه المرحلة من تاريخنا نواجه تحديا خطيرا يتمثل في إنهاء الصراعات وحفز انتعاش التطور الانساني . وفي اطار مؤشرات هذا الهدف العام ، لابد من ايلاء اهتمام خاص لرفاه أطفالنا . لقد أولينا هذه العملية اهتماما خاصا عندما اجتمعنا هنا في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات المعني بالأطفال . فدعونا نعاهد النفس ونكرس الجهود مرة أخرى للارتقاء الى مستوى التحدي المتمثل في ترجمة السلم الى تنمية للشعوب في كل مكان ، ولكن دعونا نحرص على أن يكون للسلم مغزى خاص لأطفالنا بأن نزودهم باحتياجاتهم الصحية والتعليمية والترفيهية والنفسية . ولن يكون أمامنا هدف أنبل من هذا الهدف .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لسانت كيتس ونيفيس على البيان الذي ألقاه توا .

اصطحب السيد كندي سيموندز ، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس من المنصة .

الامير محمد بلقيه (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود ان اهنئكم ، سيدي ، بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة . ويسعدني جدا ان ارى ان مثل هذا المنصب الرفيع يشغله ممثل بلد صديق حميم لنا هو المملكة العربية السعودية . وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للرئيس المنصرف غيدو دي ماركو وفي الوقت نفسه ، أود بصورة خاصة أن أشكر الامين العام على العمل الممتاز الذي أداه وكثيرا ما كان ذلك في ظروف بالغة الصعوبة .

وتود بروني دار السلام أيضا أن ترحب بسبعة أعضاء جدد في الامم المتحدة وهم جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية جزر مارشال ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، وجمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا .

ولا تزال بروني دار السلام تشعر بما وصفته هنا السنة الماضية بـ "التفاؤل الحذر" ، ولكننا نشاهد عددا من المشاكل التي تتطلب حلا مبكرا ، ولا يمكننا أن نؤجل حلها إلى موعد لاحق . وهذه المشاكل لا بد وأن تمس آثارها الاتجاهات الإيجابية البادئة في إيجاد نظام جديد في أوروبا . وما لم نحاول أن نفعل شيئا عاجلا إزاءها فإن خطورتها ستتفاقم جدا .

والمشاهد أنه لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين في أنحاء عديدة من العالم . ويحتمل أن الشروع في إقامة نظام عالمي جديد قد ساعد على إزالة بعض المظاهر الخارجية لمشاكل ظلت قائمة منذ أمد طويل ، ولكن هذا الشروع لم يرشدنا بعد إلى طريقة التصدي لصميم هذه المشاكل . فأسبابها الاساسية لا تزال قائمة . وإنني أجد صدعاة قوية للتشجيع في العديد من الجهود الإيجابية التي تبذل من أجل إقامة عالم سلمي ومستقر . ومع ذلك ، أرى أيضا أن ثمة حاجة حقيقية إلى الحيلولة دون تكرار ظهور المشاكل القديمة .

والحرب الباردة قد انتهت بالفعل ، ولكن يمكننا أن نرى أن العديد من الامم لا يزال يساورها قلق شديد إزاء أمنها . ويجب الموازنة بين المكاسب السياسية

الملحوظة واستمرار العنف والاضطراب الاجتماعي والحروب الاهلية الخطيرة في مناطق عدة .

علاوة على ذلك ، هناك ثلاث مسائل عالمية محددة مطروحة . وإنني اشير هنا اولا إلى خطر تادية بعض برامج التنمية إلى اضرار بيئية كبرى . وثانيا ، اشير إلى ان آفة المخدرات هي تهديد مستمر لرفاه الشباب الذين يمثلون القطاع المنتج في جميع الامم . واخيرا اضيف إلى ما سبق ذكره قدرتنا المتزايدة ابدا على التسبب في القضاء على البشر وفي الدمار المادي . واشعر بالقلق اكثر ما اشعر لاننا لم نتمكن على ما يبدو في ايجاد طريقة للتحكم في استحداث ونشر مثل هذه التكنولوجيا .

وتمثل هذه المسائل مشاكل امنية لها من الخطورة مع ما لاي عمل عدائي صريح ، وهي تعكس قدرا مقلقا من عدم اليقين . ورغم التغيرات العالمية الإيجابية ، فإن هذه المسائل تضاف إلى ذلك الحشد من المشاكل التي ليس بوسع بلد أن يحلها بمفرده . ومن المحتمل أن تؤدي هذه المشاكل جميعا إلى قيام منازعات والسبيل الوحيد الذي نستطيع أن نوقف به تحوّل هذه المسائل إلى حرب صريحة هو ، حسب اعتقادي ، أن نعمل متحدين . لذلك ، نحن نحتاج إلى تحديد المشاغل الامنية في إطار عالمي . وإذا كان ذلك مستطاعا تعين علينا أن نعمل معا للتوصل إلى حلول . وأرى أن هذين الاحتياجين حاسمان .

وكما قلت ، لا يمكنني تجاهل التطورات الإيجابية التي شهدناها في فترة ما بعد الحرب الباردة . فهي تحمل علامات تدل على أنه بإمكاننا المضي إلى الامام معا . واعتقد أن التصريحات الاخيرة التي أعلنها رئيسا الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي بشأن خفض الاسلحة النووية هي مبادرات جديرة بالترحيب البالغ . ويصدق هذا أيضا على الاستجابات المشجعة التي أبدتها البلدان الاخرى الحائزة للاسلحة النووية . فهي تشير إلى أننا بصدد عملية جديدة ، قد تمثل بداية لتلبية النداءات المتكررة التي وجهها العديد من أعضاء الامم المتحدة للقيام بعمل في هذا المضمار .

وتسرني بشكل خاص الطريقة التي أصبحت الامم المتحدة تشارك بها في المساعدة على حل الصراعات الإقليمية ويسرني أن أرى أننا بدأنا نتصدى معا للمسائل العالمية . إلا أن ، النجاح النهائي للامم المتحدة يتوقف على موقف بلدانها الاعضاء وهيئاتها . إن علينا جميعا أن نساهم في بناء نوع الامم المتحدة الذي نريد أن نراه . وينبغي لكل عضو في هذه الهيئة أن يقوم بدور فعال في العمل على تحديد دورها . وعلى هذا النحو ، يمكننا أن نكون على ثقة من أن الامم المتحدة لن تشهد الحلول للمشاكل من منظور ضيق .

إن فترة ما بعد الحرب الباردة هي الاوان الصحيح لمناشدة الدول الاعضاء بذل قصارى جهدها للتوصل إلى تفاهم مشترك حول كيفية حل المشاكل الثنائية والإقليمية . ولعل هذا هو أمسُّ ما نحتاج إليه . وبدون ذلك لن يتسنى التوصل إلى اتفاق على ما يجب فعله لمواجهة مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ولن تتوفر أرضية مشتركة كبيرة عندما يتعلق الامر بتقرير ما يجب أن نفعله لحماية البيئة .

وهناك تحركات أخرى تدعونا إلى أن ندرك أن مدى اتساع نطاق مشاكلنا الراهنة يتطلب نهجا عريضا . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب علينا أن نشجع على المزيد من التفاهم والتعاون والتكافل . وكما يتبين من حرب الخليج ، فإن نهاية الحرب الباردة لن تعني نهاية المنازعات الإقليمية التي تؤثر في السلم الدولي . ومع ذلك ، فإننا إذا نظرنا إلى الجانب الإيجابي وجدنا أنها أبرزت الحاجة إلى التعاون ، وبيّنت أننا قادرون على العمل معا لتحقيق أهداف الامم المتحدة في مواجهة أي تهديد مشترك لمجتمعنا الدولي . ولقد بيّنت أيضا أن بوسعنا أن نفعل ذلك حتى لو استمرت المنازعات الثنائية والمتعددة الاطراف في زعزعة السلم الإقليمي .

وفي هذا الصدد ، أعتقد أن المؤسسات الاقليمية تضطلع بدور بالغ الاهمية في التأكد من أن تلك المناطق يسودها الاستقرار ، وخلال العامين الماضيين أسعدنا أن نلاحظ هذا الاتجاه في أوروبا وأمريكا وافريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ .

إننا نرحب بوجه خاص بالتطورات الاخيرة في كمبوديا حيث تعمل الاطراف والبلدان المعنية في هذا الصراع لايجاد تسوية نهائية شاملة لهذا الصراع .

وفي كوريا ، نعتقد أن الإطار الاقليمي للتعاون الدولي الذي عزز الحوار بين الشمال والجنوب ، كان قيّما للغاية .

وفي جنوب افريقيا رأينا كيف أقنعت البلدان والمنظمات الاقليمية نظام بريتوريا في نهاية المطاف بالعمل من أجل إزالة الفصل العنصري .

وبالمثل في الشرق الاوسط ، نجد أن المبادرات التي اتخذت من جانب الولايات المتحدة ، بالاضافة إلى الاجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي والمؤسسات الاقليمية ، قد جددت آمالنا . ونشعر أن السلم الدائم والتسوية العادلة في إطار قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يمكن تحقيقهما في نهاية المطاف .

وبطبيعة الحال ، ثمة مناطق أخرى تبعث على الانشغال الشديد . وأعتقد أن البلدان يمكن أن تسهم على نحو أكبر في تحسين الحالة في هذه المناطق عن طريق اتحاداتها الاقليمية والدولية . وأعتقد أيضا أن من المهم أن ندرك أن الحوار الاقليمي يسهم في زيادة الاحساس بالامن لدى جميع الاطراف . وهذا من شأنه قطعا أن يساعد في ضمان ألا تصبح الشواغل الامنية لدولة ما تهديدا لامن دولة أخرى . وبايجاز ، أعتقد أن تصور حالة تؤكد فيها الهيئات الاقليمية أدوارها الهامة المتزايدة في تأييد أهداف الامم المتحدة ، تصور واقعي .

تقدمتُ اليوم ببعض الافكار إزاء مشكلات لا تزال تثير شواغل أمنية على الرغم من المناخ السياسي الجديد . وفي ضوء ذلك أكدتُ أيضا أننا توصلنا بالفعل إلى بعض الوسائل العملية للتصدي لها . ومن الضروري أن نستخدم هذه الوسائل . وينبغي أن نقبل أن المشكلات العالمية المشتركة تتطلب اجراء موحدا . وينبغي ألا ننتظر حسم الخلافات الثنائية أو الاقليمية لنتخذ مثل هذا الاجراء . فالمنظمات الاقليمية

المسؤولة يمكنها أن تقدم مساعدة كبيرة في تحديد شكل الإجراء الذي ينبغي اتخاذه . بيد أن هذه الحالة لا يمكن تحقيقها إلا إذا أبدت الامم الإرادة السياسية عندما يتعلق الامر بترسيخ المبادئ الدولية .

فإذا ما حدث ذلك ، أمكن بحق خلق مناخ للتعاون والتفاوض ينشأ عن منظور مشترك . إنني أؤكد أن رفاه وأمن جميع الشعوب يتعززان على نحو متزايد بأمم متحدة قوية تضطلع فيها المنظمات الاقليمية بأدوار حيوية داعمة . وأعتقد أن الوسائل التي ذكرتها متاحة لنا ويمكن أن نوفر حالة يمكن فيها للامم الاعضاء منفردة أن تجد حلولا لمشاكلها عن طريق الامن الجماعي . وستقدم بروني دار السلام دعمها الكامل لجميع التحركات الرامية إلى تشجيع هذه العملية .

الآنسة تشيبي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، وصف عدد كبير من المتكلمين الذين سبقوني إلى هذه المنصة ، ببلاغة فائقة ، صفات القيادة النادرة التي أسبغتها على الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . وليس هناك ما أضيفه على ذلك إلا أن أؤكد لكم ، سيدي ، أننا أيضا نضع ثقتنا التي لا حدود لها في قدرتكم على توجيه مداولات هذه الدورة الهامة لتحقيق نتائج مثمرة . إننا نهنئكم بإخلاص بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرفيع .

لقد حقق وزير خارجية مالطة توقعاتنا خلال مدة رئاسته ونحن نحييه على حُسن أدائه .

إننا نرحب فيما بيننا بالاعضاء السبعة الجدد الذين انضموا حديثا لعضوية الامم المتحدة ونتمنى لهم جميعا كل خير . إن زيادة أعضاء الجمعية العامة بسبعة أعضاء جدد من شأنه أن يعزز من قوة وفعالية منظمتنا ويدفعها على نحو أكبر نحو العالمية .

وتحت القيادة المستقرة الهادفة لامينا العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي يعمل بلا كلل ، واصلت الامم المتحدة الاستجابة بقوة وعلى نحو خلاق للصورة التي تتغير على نحو سريع ، للتاريخ الانساني . وتميز العام الماضي بتحديات خاصة ، بل ومثبطة للهمة لامينا العام وللامم المتحدة . فأزمة الخليج التي تفجرت وبلغت أوجها

في دورتنا الماضية تحولت في بداية هذا العام إلى حرب واسعة النطاق لا تزال أصداؤها تتردد . وتمكنت الأمم المتحدة التي بعثت من جديد من الاستجابة للأزمة ، ودحر العدوان ، وتحررت إمارة الكويت . إننا نحيي الأمين العام الذي أُعطيت الأمم المتحدة تحت قيادته عمرا جديدا .

وفي الوقت الذي يخلي فيه العالم القديم ، الذي ساده الرعب النووي والاستبداد السياسي والمواجهة الايديولوجية ، المكان لعالم جديد تنحصر فيه شواغلنا الأساسية في ما إذا كانت لدينا القدرة على "تنفيذ مشاريع السلم المتشعبة بشكل متزايد" كما ورد في تقرير الأمين العام (A/46/1 ، ص ٥) ، يصبح الدور القيادي للأمم المتحدة في تحديد شكل النظام العالمي الجديد ، دورا حاسما . وورد في تقرير الأمين العام أيضا "لا يمكن أن تكون فعالية الأمم المتحدة موضع شك بعد الآن" . (المرجع نفسه)*

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غياو (ميانمار) .

نحن نرى أن الذي لا يزال موضع الشك هو استعدادنا ، نحن أعضاء المنظمة ، لإعطاء الأمم المتحدة ما تحتاج إليه لأداء مهامها المتزايدة . فالسلام الذي بدأ يعم في كل مكان في العالم بحاجة الى رعاية . وفي نفس الوقت ، تهدد الخلافات الجديدة ، الناشئة نتيجة الانهيار السريع للنظام القديم ، النظام العالمي الجديد في طفولته . وعلاوة على ذلك ، نتوقع من الأمم المتحدة ، المكبلة بالمتأخرات غير المدفوعة والتأخر في تسديد الأنصبة ، أن ترقى الى مستوى المسؤولية فتحمي السلام وتسيطر على الصراعات بخزائن فارغة ! إنها لمهمة مستحيلة .

مع ذلك ، يتغير العالم نحو الأفضل . وابتدأت دورة جديدة من التاريخ يتعين علينا جميعا أن نشارك في تشكيل طابعها . فاليوم ، في جميع أنحاء العالم يصر الرجل العادي على أن يصبح سيد مصيره والمرأة العادية على أن تصبح سيدة مصيرها . والديمقراطية المتعددة الأطراف أصبحت صيحة البشرية ، إنها توكيد الشعوب لظاهرة انتصار قوتها . واليوم ، سواء في افريقيا أو أوروبا الشرقية أو في أي مكان آخر من العالم ، تجري عملية تَجَدُّد لا يمكن وقفها .

مع ذلك ، وفي الوقت التي تحتدم فيه معركة التعددية الديمقراطية ، تثور صراعات جديدة لتنطلق من عقالها خصومات قديمة كانت مكبوتة حتى الآن . فالتجاوزات القديمة العهد للتعصب القومي والتطرف العرقي تهدد التطور السلمي للنظام العالمي الجديد الذي نسعى جميعا الى رعايته . التغير لا يأتي سلميا في كل مكان . بل ، نادرا ما يتم سلميا . وقلوبنا تنفطر أسى على شعب يوغوسلافيا وغيره من شعوب دول اوروبا الشرقية التي تعاني من آلام تحولات صعبة ومؤلمة . وهذا ما دعاه الأمين العام ، بما عهد عنه من صراحة ودقة ، "تواجدا فريدا للآمال والمخاطر" (A/46/1 ، ص ٥) .

إلا أننا نرى أن الآمال مفرطة في التفاؤل ، فعالم لا تتهدده محرقة نووية وخال من النظم السياسية الاستبدادية والمتسلطة لن يكون بالضرورة خاليا من الصراعات ، ولكنه أفضل ضمان للسلم والهدوء فيما بين الدول والشعوب . هناك خوف وقلق مفهومان من أن نكون بدأنا ندخل عهد القطبية الأحادية وسيطرة قوة عظمى واحدة على العالم

لا تكبحها كوابح القطبية الثنائية ؛ ومن المرجح أن يسود النظام العالمي الجديد تسلط وخوف من الدولة العظمى الوحيدة . إن هذه المخاوف مفهومة ، حتى وإن كنا نعلق آمالا عظاما على حقيقة أنه ، إلى جانب النهوض بتعزيز دور الامم المتحدة وصعود نجم الاقتصاد بوصفه مركز القوة ، فإن النظام العالمي الجديد سيتسم بديمقراطية متعددة القطبية تحكمها المنافسة الاقتصادية المتعاضدة . ويتعين التشديد على أن ظهور نظام عالمي جديد ، قادر على البقاء ، لن يتأتى إلا بجهودنا الموحدة ، لا بأمر من دولة عظمى وحيدة .

إن جدول أعمال الدورة السادسة والاربعين طويل ومتشعب ، شأنه في ذلك شأن جداول أعمال الدورات السابقة . وهذا يشير الى أنه لا يزال ينبغي علينا قطع طريق طويل لحل المشاكل العديدة التي تواجه منظمتنا . ويحدونا الامل أن تعزز النغمة الجديدة التي تسود الامم المتحدة قدرتنا على البحث عن حلول لهذه المشاكل .

لقد رأينا مدى نجاح الامم المتحدة إذا كانت المساعي التي تخدم السلم تتمتع بتأييد أعضاء المنظمة في مجلس الامن وفي الجمعية العامة على حد سواء . وقد برهن مجلس الامن بصورة خاصة على أن بوسع الامم المتحدة أن تكون حاسمة في صون السلم والامن الدوليين .

في آسيا ، يبدو أن نهاية المأساة الكمبودية أصبحت أخيرا في متناول اليد . فالاطراف التي خاضت صراعا طويلا أودى بحياة الملايين من الابرياء اتفقت أخيرا على نظام انتخابي يطبق لإجراء انتخابات ديمقراطية متعددة الاحزاب . وهنا ثانية أظهرت آلية الامم المتحدة ، بوصفها وسيطا محايدا ، كفاءة لا يرقى إليها الشك في حل مشاكل مستعصية .

للأسف ، فإن أفغانستان لا تزال تنزف ولا تزال ضحية ، لا بسبب إخفاق الامم المتحدة في إيجاد حل ناجح للحرب الاهلية هناك ، ولكن بسبب رفض أطراف الحرب الاهلية تنفيذ روح ونص اتفاقات جنيف التي أبرمت تحت رعاية الامم المتحدة . يحدونا الامل أن القرار الاخير الذي اتخذته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في وقف إمدادات

السلاح الى الطرفين المتحاربين سيحرم الطرفين من حافز إطالة سفك الدماء الذي لا مبرر له .

إلا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ليسا الموردين الوحيدين للسلاح الى أطراف النزاع . وبالتالي ، لا بد للأمم المتحدة من أن توضح لموردي السلاح الثانويين ، الذين تؤدي إمداداتهم الى تغذية المأساة الافغانية وإطالة أمدها ، أنهم ملزمون أيضا بحكم الواجب باحترام اتفاقات السلم التي توسطت الأمم المتحدة في إبرامها .

في الشرق الأوسط ، صمتت مدافع الحرب على الجبهة العراقية الكويتية على الاقل . وحمدا لله فقد استعادت الكويت حريتها واستقلالها . ولم يسمح لسابقة خطيرة أن تشوه وجه الانسانية - أي أن دولة صغيرة مستقلة وذات سيادة ولا تستطيع الدفاع عن نفسها تمحى من على وجه الارض على يد جار قوي بمنأى عن العقاب . ويمكننا أن نناقش مطولا تجاوزات عاصفة الصحراء أو مدى ما أحدثته من دمار ، إلا أن الواقع هو أن استعادة الكويت لوجودها كدولة حرة ومستقلة أعاد الطمأنينة إلى الدول الصغرى ، التي لا حول لها ولا قوة ولا تستطيع الدفاع عن نفسها ، على حقها غير القابل للتصرف في أن تعيش حرة ومستقلة - طبعا ، شريطة أن لا يكون تطبيق المعايير الاخلاقية من الآن فصاعدا انتقائيا في التعامل مع عدوان القوي على الضعيف .

لا تزال قضية قبرص مستعصية على الحل كما كانت . يوجد في العالم اليوم ما يسمى بالتفكير الجديد ، والعالم يتغير بسرعة دفعت برسّامي الخرائط الى اليأس والقنوط . مع ذلك هناك أشياء ترفض التغيير ، أحدها التجزئة المأساوية لجزيرة قبرص الرومانسية ، ذلك البلد غير المنحاز ، العضو في الكمنولث ، الذي لم يهدد أحدا . وعلى مدى السنين ، صرف الأمين العام قدرا كبيرا من الوقت والطاقة سعيا لإيجاد حل لمشكلة قبرص ولكن دون جدوى . فما زال الطرفان يتمسكان بمواقفهما ، غافلين عن رياح التغيير التي تهب من حولهما . يتعين إعادة توحيد قبرص لتأخذ مكانها اللائق في النظام العالمي الجديد .

كما أن الشرق الاوسط لا يزال متجمدا ولم تتخل الدول المتصارعة عن مواقفها التي يبدو أنه لا يمكن التوفيق بينها . أما لبنان فقد اتخذ خطوات حاسمة نحو إحلال السلم الداخلي والمصالحة الوطنية في حين أن الشعب الفلسطيني لا يزال مشردا . وإسرائيل تواصل توسيع مستوطناتها اليهودية في الاراضي المحتلة في الوقت الذي تدعي فيه الالتزام بالمفاوضات للتوفيق بين التطلعات القومية للشعب اليهودي وجيرانها العرب . وخلق حقائق على الارض في الضفة الغربية وقطاع غزة يعرّض المفاوضات للفشل حتى قبل بدئها .

وبوتسوانا تؤيد تاييدا تاما مبادرة الولايات المتحدة التي تستهدف عقد مؤتمر سلام معني بالشرق الاوسط ، حيث نأمل أن تجتمع دول المنطقة والشعب الفلسطيني سويا على مائدة المؤتمر لإيجاد ارضية مشتركة للتوفيق بين تطلعاتها القومية المتعارضة . ومبادرة الولايات المتحدة تمثل فرصة لا يمكن السماح بفواتها أو هدرها دون تعريض السلم لخطر كبير . تتوفر لاسرائيل فرصة العمر لإقناع نفسها بأن جميع الفلسطينيين يريدون وطنا لهم في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولا يريدون محو الدولة اليهودية من خارطة الشرق الاوسط . وبدرجة مساوية ، تتوفر للفلسطينيين فرصة نادرة ليستوضحوا ما إذا كانت اسرائيل تريد السلام ، أم تثبيت احتلالها للارض .

في الجنوب الافريقي ، تبعث الحالة على التفاؤل . فآخر أثر لحكم الاقلية البيضاء على وشك أن يُمحى . وجنوب افريقيا تعاني من آثار التغير العميق الاثر على الرغم من أن العنف في المدن ، الذي يبدو وكأن لا حل له ، قد أوجد إحساسا بأن السود في جنوب افريقيا لا يدركون أن ساعة الخلاص قد حانت - ومن الواضح أن هذا العنف تدبره عناصر شريرة مصممة على إحباط ميلاد دولة جديدة في ذلك البلد الذي مزقته الصراعات .

ويقف شعب جنوب افريقيا الآن على مشارف جنوب افريقيا الجديدة التي سعى إلى تحقيقها طيلة هذه السنين . وتم تفكيك وإزالة ركائز الفصل العنصري ، وإن كان هيكله لا يزال قائما . وأزيل الاساس التشريعي للفصل العنصري للمرة الاولى منذ أكثر من ٣٠٠ عام . ونجد في جنوب افريقيا كل أبناء جنوب افريقيا - بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة - على استعداد للتفاوض .

ولم يعد هناك وقت يمكن إهداره . وربما تكون شروط إعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، المعتمد بتوافق الآراء ، لم يتم الوفاء بها نصا وروحا . لكن الوقت قد حان لكي يمضي شعب جنوب افريقيا إلى مائدة المفاوضات حول الحكم الديمقراطي الجديد لبلده . ويوضح إعلان أبوجا بشأن جنوب افريقيا الصادر في شهر حزيران/يونيه ١٩٩١ عن اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بشكل قاطع لا لبس فيه الضرورة المُلحّة لان تبدأ المفاوضات ، إذ يقول :

"وتشدد اللجنة على أن إقامة حكومة ديمقراطية على أساس دستور غير عنصري وديمقراطي يشكل عنصرا حاسما في الكفاح من أجل القضاء على الفصل العنصري . وتؤكد اللجنة من جديد ، أن المفاوضات التي يجب أن تؤدي إلى وضع واعتماد مثل هذا الدستور تمثل حاليا أكثر المسائل إلحاحا . وفي هذا الصدد فإنها توجه نداء إلى حركات التحرير الوطني وإلى جميع القوى المناهضة للفصل العنصري كيما تتعاون في إطار جبهة وطنية" . (A/46/450 ، المرفق ، الفقرة ٤) .

وتعد الحالة في جنوب افريقيا اليوم صورة طبق الاصل تقريبا للحالة في ناميبيا خلال تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) في ذلك الإقليم . وإذا كنا نتوقع إقامة سلم حقيقي في جنوب افريقيا كمقدمة لبدء المفاوضات من أجل إقامة جنوب افريقيا جديدة فإننا نكون نتوقع المستحيل . فكلما اقتربنا من تحقيق هذا الهدف ازدادت المقاومة اليائسة والشريرة . ومن المحتمل أن يواكب المفاوضات ذاتها تصاعد

العنف الذي تثيره مصادر خارجية أو ذاتية في البلدات وغيرها من الاماكن في جنوب افريقيا .

ومن الاهمية بمكان في هذه المرحلة الحاسمة اعتماد دستور ديمقراطي ينهي فورا وإلى الابد حكم الاقلية في جنوب افريقيا . لقد أطلق سراح بعض السجناء السياسيين ، ويجري اطلاق سراح البعض الآخر ، وسيتم اطلاق سراحهم جميعا لانه ليس هناك أي معنى لاحتجازهم في السجون - وبدأ العفو العام ، وإن كان ناقصا ، تحت رعاية أمينة من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لضمان العودة السالمة للمنفيين . وتم إلغاء القوانين القمعية التي شكلت أساس الفصل العنصري وكانت موضوع حملة الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري مدة تقرب من نصف قرن . وهناك اليوم مناخ من النشاط السياسي الحر نسبيا في جنوب افريقيا بما يكفي للسماح على الاقل بعقد مؤتمر لكل الاحزاب للتفاوض حول وضع دستور جديد .

مع ذلك ينبغي للامم المتحدة أن تواصل الإصرار على وقف العنف في البلدات وكل مكان آخر في ذلك البلد حتى يمكن تهيئة مناخ مؤات للمفاوضات في جنوب افريقيا . وفي حين أن مسؤولية حفظ النظام والقانون تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا ، فإن الزعماء السود يقع على عاتقهم أيضا واجب المساهمة في السعي من أجل التوصل إلى حل وطني لمشكلة العنف المدمر . فليس من صالح أحد أن يكتفي بمجرد الوقوف والمراقبة وتوجيه النقد والسماح لقوى الشر والظلام من القتلة والسفاحين المأجورين بخداع شعب جنوب افريقيا وسلبه حقه في أن يتحرر من آفة الاستبداد العنصري .

ومن دواعي السرور لنا أن عملية الامم المتحدة في الصحراء الغربية قد بدأت في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ويحدونا الامل في أن يتعاون طرفا ذلك النزاع مع الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة لضمان إجراء استفتاء ناجح لتسوية مسألة الصحراء الغربية فورا وإلى الابد في الموعد المحدد له .

وفي أمريكا الوسطى ، نأمل في أن يتعاون قادة السلفادور مع الامين العام في جهوده لتسهيل المفاوضات الرامية إلى وضع نهاية للحرب الاهلية المدمرة التي تهدد

بجعل ذلك البلد ينزف دمه حتى الموت . ونحث مجلس الامن على أن يواصل اهتمامه المستمر بهذه المسألة .

ما فتئ العالم يشهد عبر السنين انبثاق ونمو ما يسميه البعض "اقتصادا بلا حدود" . مع ذلك لا يزال الاقتصاد العالمي يخضع لسيطرة سياسات الاقتصاد الكلي التي تمارسها حفنة من البلدان . وليس بوسعنا الحديث عن الديمقراطية ، والحكم بالحسنى ، والشفافية على الصعيد الوطني مع انكار تطبيق هذه المبادئ على إدارة النظام الاقتصادي الدولي . ومن الملائم ، بل ومن المستصوب أن تجد التعددية مكانا لها في الإدارة الاقتصادية الكلية للاقتصاد العالمي . وينبغي لمن بيدهم الامر في هذا "الاقتصاد بلا حدود" أن يقدروا أن ذلك سيخدم مصلحتهم الذاتية أيضا . إن استمرار العلل الاقتصادية التي يعانيها العالم تذكرة مؤلمة بأن بعض الوصفات التي تفضلها العناصر الفاعلة الرئيسية في الاقتصاد تقصر عن معالجة الاسباب الجذرية للمشاكل . وإن اشتراك دول اخرى سيهيئ نُهجا بديلة لمعالجة هذه المشاكل .

وترحب بوتسوانا بالاقتراح الذي طرحه الامين العام يوم ٣ تموز/يوليه في بيانه الافتتاحي في الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية . ويسعدنا أن نعلم أن هذه المسألة ستبحث بشكل جاد خلال الدورة الحالية للجمعية العامة . الآن ، وبعد ازالة الانقسام المحيّر بين الشرق والغرب ، حان الوقت لتناول المشاكل الحقيقية التي تواجه الإنسانية . ينبغي الآن توجيه بعض الموارد الهائلة التي كانت تنفق على انتاج أسلحة الدمار الشامل وصيانتها إلى مشاكل التنمية المُلحّة . ويحدونا أمل وطيد في أن مناخ توافق الآراء الحالي سيستفاد منه استفادة كاملة بغية التوصل إلى قرار مرضٍ .

ونحن نتطلع إلى نتيجة ناجحة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . ويستلزم اندماج أوروبا الشرقية والوسطى في الاقتصاد العالمي زيادة فرص الوصول إلى الاسواق ولا يمكن أن يؤدي تدفق الموارد إلى البلدان النامية والاقتصادات

التي تمر بمرحلة تحوّل إلى تحقيق التنمية الدائمة والقابلة للإدامة ما لم تواكبه زيادة في فرص التجارة . وهناك احساس جديد بالحاجة انهاء الحمائية .

لا تزال الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا مستمرة ، بل إنها تدهورت في بلدان كثيرة . وتعاني القارة من عبء مديونية طاحنة . وقد بلغت الديون الخارجية على افريقيا في نهاية عام ١٩٩٠ أكثر من ٢٧٠ بليون دولار أمريكي . وبالرغم من أن هذا المبلغ قد يبدو ضئيلا بالمقارنة بأرقام المديونية العالمية ، فإن خطورة هذه المشكلة وجسامتها يمكن تقديرها بسهولة عندما نأخذ في الاعتبار نسب خدمة الدين الباهظة إلى حد أن معظم حصائل الصادرات تستخدم في سداد الديون بدلا من تمويل التنمية . وينبغي جعل خفض التزامات الديون من المسائل ذات الأولوية الرئيسية إذا ما قُدر لافريقيا أن تواجه تحديات التنمية في عقد التسعينات . وتدرك البلدان الافريقية ادراكا تاما مسؤوليتها في التصدي لهذه المشاكل . وهي تقبل الرأي القائل بضرورة إعادة توجيه السياسة بهدف معالجة مشاكل التنمية بشكل فعّال . ومن المهم عدم الاكتفاء بإبقاء الاحتياجات الخاصة بافريقيا على جدول الأعمال الدولي . بل ينبغي أيضا بذل جهود حقيقية لحسمها .

وتعلق بوتسوانا أقصى أهمية على مسائل البيئة والتنمية . ويعد حفظ مواردنا المتجددة وغير المتجددة عنصرا أساسيا في صياغة سياسات التنمية وتنفيذها . وما فتئت بوتسوانا منذ حصولها على الاستقلال تسنُّ مجموعة من القوانين التي تستهدف معالجة المسائل البيئية . واعتمدنا في العام الماضي استراتيجية وطنية لحفظ البيئة بغية ضمان التنسيق الفعال بين مسائل البيئة والتنمية . ومن المجالات المثيرة لكبير القلق تدهور المراعي ، واستخدام الخشب كوقود دون زراعة أشجار جديدة ، وتضوب المياه الجوفية ، وانقاص سلالات الاحياء البرية ، وتوليد النفايات التي تلوث التربة والمياه ، وإهمال المناجم المكشوفة وَحُفر المحاجر .

إن سياسة بوتسوانا تقضي بإسناد المسؤولية عن صون البيئة وحمايتها إلى من يملكون و/أو يديرون موارد البلاد . ومنهم المجتمعات المحلية ، والمزارعون ، ومالكو الماشية ، وأصحاب المشاريع الصغيرة وأرباب الصناعات . وفي هذا الصدد ، تشترط الحكومة حرصا على سلامة البيئة اجراء دراسات بشأن ما يمكن أن يترتب على المشروعات الإنمائية الكبرى من آثار بيئية . وهدف بوتسوانا هو كفالة أن تجسد أسعار موارد مثل الاراضي والمياه والغابات ، قيما تتناسب مع ندرتها بغية زيادة الوعي بضرورة صيانة تلك الموارد .

وتلتزم بوتسوانا بالاضطلاع بنصيبها في التصدي للقضايا المتعلقة بالبيئة . ولكن هناك حدود لما يمكن لبلد نام فقير أن ينهض به حيث أن مسألة التنمية تشكل جانبا هاما من قدرة أي أمة على مجابهة التحديات البيئية . وبالنظر إلى ما تقدم ، سيكون مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ معلما تاريخيا بارزا في مجال التعاون متعدد الاطراف . ويحدونا وطيد الامل أن يتخذ المؤتمر قرارات محددة تنصب على الصلة بين البيئة والتنمية . فالكثيرون في البلدان النامية يعيشون في فقر مدقع ، وبالنسبة للفقراء لا تلعب القابلية للإدامة على المدى الطويل اي دور يذكر في القرارات الخاصة بالانتاج والاستهلاك . أما ما يعنيهم بالدرجة الاولى فهو كيفية العيش أو البقاء على قيد الحياة من يوم إلى يوم . والفقر يولّد التردي البيئي الذي يؤدي بدوره إلى استفحال الفقر واشتداده . ولذا ينبغي لذلك المؤتمر وهو أول قمة عالمية تعقد بشأن البيئة والتنمية أن يعالج تلك القضايا بوضوح لا لبس فيه . ويقتضي ذلك ، في جملة أمور ، مساعدة البلدان النامية على الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا .

وتؤكد بوتسوانا مجددا إيمانها بالامم المتحدة . فلطالما أسدت إلينا هذه المنظمة الفريدة خدمات جليلة على الرغم من الضغوط الشديدة التي كثيرا ما أحيطته فيما مضى جهودها الرامية إلى إقرار السلم . أما الآن وقد تحررت الامم املتحدة من تلك

الضغوط وقد بُثت فيها روح دينامية جديدة وعزم متجدد فقد أصبحت لديها القدرة على إعطاء شكل ومضمون للنظام العالمي الجديد بما يحقق صالح البشرية جمعاء .

ويحدونا وطيد الامل أن تكلل محاولة افريقيا شغل منصب الامين العام بالنجاح . وكل ما نرجو هو أن تتاح لنا فرصة الخدمة في الطابق الثامن والثلاثين .

السيد غومينا - بامبالي (جمهورية افريقيا الوسطى) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن ما شهده العالم من حالات الثورة على الاوضاع الاجتماعية أسهم مؤخرا اسهاما ملموسا في تغيير مجرى العلاقات الدولية . ولقد توالت تلك الحالات بقوة وسرعة وعمق حتى أن المجتمع الدولي بأسره ما زال يتساءل عن تداعياتها وبخاصة عن أثرها على مستقبل العلاقات الدولية ذاته .

ولئن كانت تلك الظاهرة تجد تفسيرها إلى حد كبير في تفجر التناقضات الناشئة عن تراكم مشاعر الإحباط وخيبة الامل لدى العديد من الشعوب على امتداد زمن طويل ، فما لا شك فيه أيضا أننا - نواجه عالما متغيرا يختلف اختلافا جذريا عن ذلك الذي حدد توازن القوى الذي تقوم عليه منظمتنا اليوم ، عالما لا نستطيع بعد أن نقيس مسار تطوره نظرا إلى سرعة حركته البالغة الآن .

بيد أنه يجدر بنا السعي إلى تحقيق الاتساق بين حالة هذا العالم اليوم وتطور العوامل الاجتماعية الدولية الجديدة تحاشيا لازدياد الاختلال الذي لم توفق التعددية بعد في تصحيحه .

ذلك هو اتجاه التفكير الذي يود وفد جمهورية افريقيا الوسطى أن يشرك فيه الجمعية العامة التي علىّ ، أولا ، أن انقل إليها تمنيات سعادة الفريق اندريه كوليغبا رئيس الجمهورية ورئيس الدولة بنجاح أعمالها .

ويسرني أيضا ، أن أتوجه إلى السفير الشهابي ، باحر تهاني وفد جمهورية افريقيا الوسطى على انتخابه لرئاسة دورتنا . إن درايته بالشؤون الدولية في هذا العالم المتغير تطمئننا إلى نجاح هذه المداولات وإننا لنؤكد له كامل تعاوننا .

(السيد غومينا - بامبالي ، جمهورية افريقيا الوسطى)

إن الكفاءة وروح التوفيق اللتين أدار بهما سلفه السيد غيدو دي ماركو أعمال الدورة الماضية هما موضع تقدير وفد جمهورية افريقيا الوسطى .

وتود حكومة جمهورية افريقيا الوسطى أن تعرب لامينا العام خافيير بيريز دي كوييار ، وقد أوشكت فترة ولايته على الانقضاء ، عن عميق عرفانها لما أبداه من عزيمة أسهم بها في استعادة الامم املتحدة لمصداقيتها ومكانتها وهيبتها ، وهي شروط لازمة اليوم لما تضطلع به من أعمال لتكفل أن تكون الاحوال السائدة في العالم أحوالا متمشية مع أهداف الميثاق .

إن انضمام أعضاء جدد إلينا ، الذي يعد أسمى تعبير عن بلوغ شعوب تلك البلدان أمانيها ، إنما يشكل مرحلة مشهودة فيما يبذله الامين العام من جهود لكفالة الطابع العالمي لمنظمتنا .

ولذا ، فمن دواعي سرور وفد جمهورية افريقيا الوسطى أن تتوجه باحر التهانئ إلى جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اللتين تربطهما ببلدي علاقات ودية حميمة ، نرجو أن يعززها تعاوننا في إطار الامم المتحدة .

تقتضي الحقائق الاجتماعية الدولية المتبدية اليوم في العالم تأكيدا أقوى لإرادتنا وضعها في مسار يتسق ومبادئ منظمتنا ومثلها العليا . فاين نحن على وجه التحديد ؟ إن الظروف التي أدت إلى نشوء هذا النظام العالمي الجديد الوليد هي ، بالقطع ، نتاج دينامية العلاقات الدولية التي أدت إلى تطبيع العلاقات بين الدولتين العظميين ارتكازا على ما هما منصرفان إليه من سعي إلى إيجاد تعريف جديد لمفهوم الامن الجماعي .

ويحق لنا أن نغتبط لما أسفر عنه هذا من اتجاه إيجابي يتمثل في المزيد من السعي إلى الحلول التوفيقية في معالجة المسائل الدولية ، وفي مقدمتها تلك المتصلة بالامن والسلم في العالم .

وفي هذا الصدد يكتسي تطور الحالة في تلك المناطق من العالم التي كانت مبعث قلق للمجتمع الدولي ، دلالة خاصة . فسواء كان الامر يتعلق بكمبوديا ، أو الصحراء

الغربية ، أو افغانستان ، أو الجنوب الافريقي ، أو شبه الجزيرة الكورية ، نجد أن عمل الامم المتحدة المدعوم بإرادة سياسية حقيقية من جانب الاطراف المعنية يجعل من المستطاع التوصل إلى الحل - أو على الاقل الشروع في الحل - الذي يتمشى وذلك الاتجاه صوب التوفيق .

ويرجو وفد جمهورية افريقيا الوسطى أن يرى هذه الروح ذاتها وقد حددت تسوية المسائل المرتبطة بالصحوة الوطنية في أرجاء العالم ، كما في أوروبا الشرقية .

لكن عدم تجزئة السلام يجب ألا تحول بين مناطق معنية تتطلع شعوبها عن حق إلى الحياة في سلم ، وبين الاستفادة من الاتجاهات الحالية .

ولنبدأ بالشرق الاوسط ، حيث ينبغي بذل كل ما يمكن من جهود للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وتضمن تماما الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحق اسرائيل القانوني في الوجود . ويرى وفدي أن احتمال عقد مؤتمر للسلم في الشرق الاوسط في المستقبل القريب يوفر الفرصة لصياغة هذه التسوية .

ثم نتطرق إلى جنوب افريقيا ، حيث تضع الرغبة الموجودة لدى حكومة جنوب افريقيا في القيام باصلاحات الحوار الوطني في ضوء منظور جديد . ويجدر بنا أن نشجع مواصلة الجهود الجارية حاليا حتى تتحول جنوب افريقيا إلى مجتمع ديمقراطي حقيقي يفخر بما يوفره من مساواة في الحقوق وقد تخلص تماما من الفصل العنصري .

هذه التطورات ، التي تحققت بفضل المناخ الجديد الذي ساد العلاقات الدولية ، كان يمكن أن تمتد إلى مجالات التعاون الاخرى الضرورية لتحقيق التوازن في عالم متغير . لكن ذلك لم يحدث كما يبدو من التعاون المقيّد بشدة بين الدول في مجال بالغ الاهمية مثل مجال التنمية . وفي هذا المجال بالتحديد يمكننا أن نرى الفجوة القائمة بين تطلعات أغلبية شعوب العالم وبين استجابة المجتمع الدولي لها .

ويرى وفدي أنه ينبغي تعديل تلك الاستجابة بادماج مفهوم التنمية في مفهوم الامن : وبالتحديد الامن العسكري ، مادام الهدف الذي حددته الدول لنفسها وسعت لتحقيقه منذ زمن بعيد لاسباب سياسية ، لم يعد له الآن ما يبرره بعد انتفاء الاسس ذاتها التي استند المبدأ اليها - وهي التناحر بين الكتلتين .

وينبغي أن تشكل التنمية ، بوصفها أسلوبا يوفر لجميع شعوب العالم الامن في جميع المجالات - أمن الرفاه ، والامن الايكولوجي ، والامن الغذائي - الإطار المثالي للتعاون الذي تفتقر اليه العلاقات الدولية افتقارا محزنا . ويبدو ، وكأن بلدان

العالم الثالث ، وخاصة بلدان افريقيا - يتعين عليها أن تظل مستبعدة من التنمية تواجهها اللامبالاة من جانب البلدان المتقدمة .

مع ذلك ، كم من الاجتماعات والمؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل نظمت هنا وهناك ، بمساعدة الامم المتحدة في الغالب أو غيرها من المؤسسات الدولية ، للنظر في حالة هذه البلدان ومحاولة ايجاد حل لها ؟ وبالرغم من تحديد العلة في كثير من الاحيان ، كان التوصل إلى علاج لها متعذرا دائما ، وعلى مر السنين تدهورت الحالة في تلك البلدان . وبسبب الاثر المزدوج للانخفاض المطرد في أسعار السلع الاساسية ، والعبء الثقيل للديون وخدمة الديون ، وصافي التدفقات المالية السلبية واشتداد النزعة الحمائية لدى البلدان المتقدمة النمو ، لن تتمتع تلك البلدان أبدا بالظروف الضرورية اللازمة لتحقيق تقدم اقتصادي مستمر وقابل للادامة .

ويؤكد التقييم الاخير لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ محدودية الاجراءات الدولية المتخذة لصالح البلدان الافريقية . وفي نفس الوقت ، هناك اتجاه متزايد نحو اضفاء الطابع الاقليمي على الانشطة الاقتصادية فيما بين البلدان المتقدمة النمو ، الامر الذي لا يؤدي إلا إلى تهميش افريقيا .

فما هو إذن المستقبل الاقتصادي الذي يمكن أن نتوقعه للبلدان الافريقية التي تطلعت تطلعا مشروعا إلى أن تصبح قادرة ، في هذا الوقت الذي يتسم بتناقص التوترات السياسية بشكل عام ، على استخدام التكافل الاقتصادي من أجل ايجاد حلول لمشاكلها ؟ وقد حددت حكومة جمهورية افريقيا الوسطى ، مثل غيرها من حكومات البلدان الاخرى ، بالاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية ، إطارا جديدا لسياسات التنمية ، على أساس تحمل تضحيات معروفة ، كان ينبغي أن تثير حماس المجتمع الدولي .

وقد أتاح مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في جنيف في نيسان/ابريل الماضي بمساعدة برنامج الامم المتحدة الانمائي للبرنامج تقييم المصاعب التي ما زالت بلادي تعاني منها في جهودها من أجل العمل على استقرار الاقتصاد . وأود أن أغتنم هذه

(السيد غومينا - بامبالي ، جمهورية افريقيا الوسطى)

الفرصة لاشكر كل من شاركوا في هذه المائدة المستديرة الذين أبدوا اهتماما بالحالة في جمهورية افريقيا الوسطى ، ونأمل أن يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم نحو بلادي .

وترى حكومتي أن الاتجاه الجديد الذي يسود العلاقات الدولية ينبغي أن يمتد أيضا إلى مجال التنمية ، وبدون ذلك لن يكون النظام العالمي الجديد الذي يتوق اليه المجتمع الدولي إلا وهماً .

وينبغي بذل مزيد من الجهود المستمرة لايجاد حل لمشكلة سوق السلع الاولية يتفق مع القيمة الحقيقية لتلك السلع ، ولا سيما وأن الاقتصادات الافريقية تعتمد اعتمادا شديدا على تلك السوق .

كما أن من الضروري ايلاء أكبر قدر من الاولوية للسعي إلى ايجاد حل توفيقي لقضية الديون وخدمتها بما يحقق المصلحة المتبادلة للدائنين والمدينين . وقد دعا وفد جمهورية افريقيا الوسطى دائما إلى عقد مؤتمر دولي لتحقيق ذلك الهدف ، ونأمل أن يساعد المناخ الحالي السائد في العلاقات الدولية على تحقيق ذلك .

ولفترة من الزمن ، كان هناك اتجاه تحركه البلدان المتقدمة النمو يرمي إلى اضافة شرط جديد لتقديم المعونة أو أي شكل من أشكال المساعدة للبلدان الافريقية ، ألا وهو : فعالية الجهود التي تستهدف اضفاء الطابع الديمقراطي واحترام حقوق الانسان . وهذا النهج قد ينطوي على عيب كبير هو ايلاء أهمية أقل لمصالح الشعوب التي ما زالت تحتاج إلى مساهمات من المجتمع الدولي إذا ما كان لها أن تتمتع برفاه متزايد .

وتتمنى بلدان ، مثل جمهورية افريقيا الوسطى ، شرعت فعلا في التأكيد على المسار الديمقراطي ، لو أن المجتمع الدولي أخذ في حسبانه هذا الإطار الجديد من أجل دعم مختلف الجهود الرامية إلى تعميق الديمقراطية ونشرها .

ومن الممكن متابعة الاتجاهات الاجتماعية الدولية لتحاشي قيام تعارض بين الواقع الاجتماعي العالمي وقانون الامم المتحدة . وإذا كان التعاون بين الدول ، الذي ينص عليه ميثاق الامم المتحدة ، قد أتاح للعلاقات الدولية أن تتحرك في اتجاه

سياسي جديد ، فينبغي أن يلهمها أيضا الوسائل التي تمكنها من تحقيق هذا الواقع الاجتماعي الدولي الذي يعبر عن تطلعات غالبية شعوب العالم .

ويقتضي تحقيق التوازن في العالم ذلك ، ويود وفد جمهورية افريقيا الوسطى الذي يستمد ايمانه بالمستقبل من أهداف الميثاق ، أن ينضم إلى غيره من الوفود في الاعراب عن الامل في أن تكون هذه الدورة ايذانا ببدء مرحلة جديدة على طريق تنمية التعاون بين الدول .

السيد هولو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أسوة بمن سبقوني إلى تناول الكلمة من منبر الجمعية العامة ، أود أن أهنئ بدوري السيد الشهابي على توليه رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والاربعين . إن انتخابه الباهر دليل لا على الاعتراف الذي يستحقه لصفاته العديدة ، وإنما أيضا على التقدير الذي تتمتع به بلاده ، المملكة العربية السعودية ، في العالم لتمسكها بقضية السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي . ووفد بنن مقتنع بأن أعمالنا ستكلل تحت رئاسته بالنجاح .

ويود وفدي أيضا أن يتوجه بالتحية إلى سلفه السيد غيدو دي ماركو الذي وجّه بكفاءة كبيرة مداولاتنا خلال الدورة الخامسة والاربعين التي تميزت بتعمق تأملنا المشترك في اعادة تنظيم وتنشيط منظمتنا وبعزمنا على تحقيق توافق في الآراء بشأن الأهداف الواردة في ميثاق سان فرانسيسكو .

وتشعر حكومة جمهورية بنن بالعرفان للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي أسهمت جهوده الدؤوبة لتحقيق هدفي السلم والعدل اللذين تتوخاهما الأمم المتحدة اسهاما مؤكدا في التعجيل بالتحولات السياسية الجارية في العالم ، تلك التحولات التي أسفرت بالفعل عن انتهاء الحرب الباردة بما تميزت به من تداعيات شتى على جميع المستويات .

ونحن نحرص في الوقت الذي يُنهي فيه الأمين العام ولايته الثانية على أن نعرب له عن تقدير بلدنا الكامل لتفانيه في أداء واجباته على رأس منظمتنا .

كما أتوجه بهذه التحية ، بطبيعة الحال إلى كل من عاون الأمين العام من موقع قريب أو بعيد . فإن معاونيه هؤلاء لم يألوا جهدا في سبيل تأمين كفاءة أداء منظمتنا وانتصار المثل العليا التي قامت لتحققها .

ويسعدني أن أهنئ الأمين العام بوجه خاص على تقريره السنوي الممتاز الذي يصف المكانة التي باتت الأمم المتحدة تتمتع بها والذي يستشرف أيضا المستقبل من منظور تعزيز دور المنظمة الذي لا غنى عنه على الساحة الدولية .

إن الطابع العالمي لمنظمتنا قد تأكد هذا العام مرة أخرى بانضمام أعضاء جدد . ولذا فإننا نرحب بدول البلطيق استونيا ولاتفيا وليتوانيا التي استعادت سيادتها بعد ما يزيد على أربعين عاما من الضم ؛ ونحيي بالمثل دولتي المحيط الهادئ : ولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال ، اللتين أصبحتا عضوين بالامم المتحدة . ونؤكد لهذه الدول أننا سنتعاون معها تعاونا كاملا من أجل تحقيق مثلنا المشتركة .

كما نرحب بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وبجمهورية كوريا لانضمامهما إلى الامم المتحدة . ومثلما شهدنا التوحيد السلمي لليمن وألمانيا ، نأمل أن نشهد في المستقبل القريب توحيد الامة الكورية الذي سيضع حدا لليل الانفصال الطويل المؤلم وسيسهم في حل إحدى المشاكل الشائكة المرتبطة بالحرب الباردة في القارة الآسيوية .

ونرحب أيضا بعودة وفد كمبوديا بيننا برئاسة صاحب السمو الملكي الامير نورودوم سيهانوك .

إن التاريخ يشهد ، ونحن نقترب من نهاية القرن العشرين ، تغيرات استثنائية في عمقها ووزنها . ولذا يرحب وفدي بالاحداث الايجابية التي تشجع على تعزيز السلم والامن الدوليين .

فبعد السباق الرهيب على التسلح شرعت الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي اليوم في سباق حقيقي شجاع على نزع السلاح بغية اقامة عالم أكثر أمنا واستقرارا .

وتتسم بالاهمية في هذا الصدد مبادرة الرئيس بوش الاخيرة التي تدعو إلى إزالة جميع الاسلحة التعبوية قصيرة المدى ذات القواعد الارضية والبحرية . وفي هذا السياق ، نرحب بتعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية بفضل قرار الانضمام إلى معاهدة ١٩٦٨ الذي اتخذته دولتان نوويتان ، هما فرنسا والصين ، واتخذته أيضا دول غير حائزة للاسلحة النووية . يمكننا إذن أن نتوقع تمديد العمل بهذه المعاهدة أو جعلها دائمة النفاذ لدى انتهاء موعد سريانها في ١٩٩٥ ، مما يمهد السبيل أمام تنمية التعاون الدولي على استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية .

(السيد هولو ، بنن)

إن حقبة من التعاون الدولي تبزغ بزوغا بطيئا ولكن مؤكدا لتحل محل حقبة المواجهة ، كما أن التناحرات السياسية والايديولوجية تتوارى مفسحة الطريق أمام مولد وتوطد روح التضامن وتنامي الوعي بأوجه التكامل الذي لا غنى عنه .

وهكذا قام الطرفان اللذان اضطلعا في الماضي بالدور الرئيسي على الساحة الدولية ، أي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، باستحداث سياسات للتشاور تتجلى في جهودهما المتصلة الرامية إلى الحد من الأسلحة ، وخاصة تنفيذ معاهدة ١٩٨٧ بشأن إزالة القوات النووية المتوسطة ، والقيام في موسكو في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ بعقد اتفاق ستارت المتعلق بخفض أسلحتهما الاستراتيجية طويلة المدى بهدف تجنيبنا مواجهة نووية .

وفي الإطار الاقليمي ، نود أن نشير إلى التطور الايجابي للحالة في السلفادور بفضل جهود الأمين العام ، وإلى مبادرات دول أمريكا اللاتينية التي اجتمعت مؤخرا في مدينة مكسيكو لإرساء أسس التعاون الاقليمي الحقيقي ووضع ركائز التكامل الاقتصادي . وهذه تدابير كفيلة بزيادة الثقة والأمن ، الأمر الذي يساعد على إعادة احلال السلم بشكل لا رجعة فيه في هذه المنطقة .

ما الذي يمكن قوله عن تطور الحركات الديمقراطية في العالم ؟ إن هذا التطور قد تجلى بمظاهر شتى منها التعددية السياسية التي أتاحت بالفعل لبلدي بنن أن يكون له ، بعد عقدين من سيطرة الحزب الواحد ، جهاز تشريعي ورئيس للسلطة التنفيذية منتخبان بالاقتراع العام ، وجهاز قضائي مستقل حقا يكفل حماية الحريات .

إننا نفخر باشتراكنا في تطور الديمقراطية هذا الذي يتسع نطاقه كل يوم في جميع أنحاء العالم . ويشهد على هذا الاتساع فشل محاولة الانقلاب ضد السياسة الاصلاحية للرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف . كما أن تطور الديمقراطية هذا يعزز السلطة المعنوية لمنظمتنا التي ترتكز بدورها على النهوض بالحقوق الأساسية للانسان والدفاع عنها وحمايتها بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية ، سعيا إلى صون السلم والأمن الدوليين .

ومهما كان الوضع السياسي الجديد السائد اليوم في العالم يبدو واعدا ، لا يمكننا أن ننسى في غمرة نشوتنا بالانجازات الحقيقية للديمقراطية والحرية والتعاون الدولي أنه لا يزال يوجد على كوكبنا - للأسف - اختلال غير مقبول وإجحاف لا يحتمل وبؤر خطيرة للتوتر ، أي بعبارة أخرى ، لا يزال السلم والأمن الدوليان هشين .

ففي جنوب افريقيا نشهد انهيار دعائم الفصل العنصري وهو نظام مؤذ - قلبا وقالبا - للبعد الانساني للأمن . ولا يسعنا إلا أن نعبّر عن مدى سعادتنا بذلك . إلا أننا نشعر بقلق له ما يبرره إزاء استمرار العنف ، الذي آن الأوان لوضع حد نهائي له ، وإزاء عدم احراز أي تقدم حقيقي في بلورة دستور ديمقراطي غير عنصري يقوم على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد . لذا ، نناشد شعوب العالم قاطبة أن يؤكدوا مجددا اصرارهم على تسخير جهودهم لمساعدة شعب جنوب افريقيا على استعادة حريته كاملة بأسرع وقت ممكن .

لهذا السبب يتعين على المجتمع الدولي بصفة عامة وافريقيا بصفة خاصة أن يظلا يقظين وأن يبقيا على التدابير الحالية المفروضة على جنوب افريقيا ، وفقا للمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في الاعلان الذي أصدرته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة المكرسة للفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي ، وذلك إلى أن تقدم البرهان الساطع على أن النهج الحالي لا رجعة فيه . وقد يكون ضربا من الوهم الاعتقاد بأن رفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا يمكن أن يفضي إلى تغيير سريع في نظام حكم الأقلية البيضاء .

وفضلا عن ذلك ، نشجع المعارضة في جنوب افريقيا على توحيد صفوفها بغية التعجيل بهذا التطور ، الذي سيمكّن جنوب افريقيا من الاسهام في كفالة السلم والتقدم اللذين تتطلع اليهما شعوب الجنوب الافريقي - تلك الشعوب التي عانت طويلا من الرعب والدمار .

وفي هذا الصدد ، يعد وقف الأعمال العدائية في أنغولا ، عقب توقيع اتفاق وقف اطلاق النار في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ ، بادرة مشجعة على انهاء حرب أهلية دامت أكثر من ٢٥ سنة ، ودمرت البلد . ويحدونا الأمل في أن ينطبق نفس الشيء على موزامبيق . كما

نأمل أن يتمكن شعبا هذين البلدين من الاستمتاع بالسلم الذي لا غنى عنه للتعمير الوطني والرفاهية .

تشعر بنن بالسعادة إزاء الاتفاق الذي تسنى التوصل اليه بين ناميبيا المستقلة وجنوب افريقيا بشأن مسألة خليج والفيس والجزر المجاورة تمشيا مع روح قرار مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨) . إذ ستمكّن تسوية هذه المسألة الهامة من ترسيخ سيادة ناميبيا وسلامتها الاقليمية وتهيئة الظروف اللازمة للتكامل الاقتصادي في جنوب افريقي يعمه الرخاء .

وفي أماكن أخرى من افريقيا ، توجد بلدان شقيقة ما زالت تعاني من الحروب الأهلية التي ولّدتها الصراعات العرقية وضروب الاجحاف السياسي والاجتماعي وانتهاكات حقوق الانسان . ومن واجبنا أن نواصل بلا كلل توصيتنا للأطراف المعنية بأن تسخّر فضائل الحوار لحسم نزاعاتها الداخلية .

وفي هذا المضمار ، على المجتمع الدولي ألا يألوا جهدا في تشجيع المبادرات الاقليمية ، مثل مبادرات مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المتعلقة باثيوبيا والصومال ، التي عضدت الجهود التي اضطلع بها الرئيس حسن غوليد ابتيدون رئيس جيبوتي ، لاستعادة السلم إلى القرن الافريقي ، أو تلك الصادرة مؤخرا في ياموسكرو عن المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية بشأن ليبريا ، وذلك في الاجتماع الثاني للجنة ، المسماة بلجنة الخمس المخصصة ، تحت رعاية الرئيس هوبفوي بويفني - وترحب بنن بالجهود التي بدأت السلطات الموريتانية والسنغالية بذلها لاستعادة علاقات التعاون وحسن الجوار بين البلدين ، التي كانت قد تدهورت منذ آب/أغسطس عام ١٩٨٩ .

أما في شمال القارة ، فإن حكومات وشعوب المغرب تتطلع إلى المزيد من التعاون ، ولابد من تشجيع الجهود التي تبذلها في هذا الاتجاه وذلك من أجل تنمية اتحاد المغرب العربي .

وإذا كانت لا تزال هناك عقبة كأداء في سبيل تحقيق هذه الرغبة ، فهي مسألة الصحراء الغربية حيث لم تفض جهود أميننا العام الجديرة بالثناء إلى اقرار السلم

بالرغم من وقف اطلاق النار الذي تم التوصل اليه مؤخرا . لكن لا يساور وفد بلادي أي شك في أن الاطراف المعنية ستتعاون مع الامين العام في سياق تنفيذ خطة التسوية المعتمدة بقرار مجلس الامن ٦٥٨ (١٩٩٠) والتي تنص على اجراء استفتاء بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية وكفالة تنظيمه ومراقبته من قبل الامم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، ويتشرف بلدى بأنه من بين البلدان التي تشارك مشاركة مباشرة في الميدان في بعثة السلم هذه المشكلة بقرار مجلس الامن ٦٩٠ (١٩٩١) .

إن الحالة في الشرق الاوسط لم يطرأ عليها تحسن منذ دورتنا الماضية . لقد أصابت الحرب بين العراق وتحالف الدول ـ التي تعاونت عن حق تماما مع الكويت ـ المجتمع الدولي بمبالغ الحزن والاسى . لقد انتهت تلك الحرب ـ التي تسبب فيها عدوان العراق على سيادة الكويت ـ بانتصار التحالف ، لكن دون حل المشاكل الاساسية التي تشعل المنطقة . فلم يدمر العراق وحده الذي غزا الكويت ـ المحررة الآن ـ بل إن الكويت أيضا أصبحت حطاما . وهذا المشهد المأسوي يواجه البشرية بمشكلة أخلاقية خطيرة . هل يتعين علينا أن نشرع في التدمير الشامل للبشرية جمعاء قبل أن نبدأ التعمير بتكلفة باهظة ؟

لقد دأبت جمهورية بنن دوما على احترام مبادئ الميثاق ، ونحن نديـن أي استخدام للقوة لتسوية النزاعات بين الدول . إننا نشعر أن البشرية ستتعرض لمخاطر حقيقية إذا لم تحدد خطاها ـ كما حدث في الماضي ـ بالنسبة لمسألة الحل الشامل والعادل لقضية الشرق الاوسط . وكما هو الحال بالنسبة للحرب ضد العراق ، لا تزال قضية الصراع بين اسرائيل وجيرانها من الدول العربية ؛ وقضية فلسطين ، التي لم تسوّ بعد ؛ ومسألة لبنان ، الذي لا تزال القوات الاجنبية متواجدة فيه والذي لا يمكن للمرء أن يقول عنه أن مصالحة وطنية حقيقية تمت فيه ، تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين .

من هنا تكون الحاجة ملحة لان تؤخذ في الحسبان التدابير المحددة المتضافرة ـ وبشكل خاص ـ حقوق كل دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، وكذلك الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني ، حتى يمكن اقرار سلم شامل عادل دائم . وفي رأينا ،

لا يمكن التوصل إلى حل نهائي عادل للمشكلة الفلسطينية الاسرائيلية إلا بالحوار الصادق الصريح بين كل الأطراف المعنية . ومن هذا المنظور ، تأمل بلادي في أن تنجح المشاورات التي تجريها سلطات الولايات المتحدة في التوصل إلى عقد مؤتمر اقليمي ونحن نرحب بما أبداه المجلس الوطني الفلسطيني ، في اجتماعه الأخير في الجزائر ، من تأييد لمبادرة الولايات المتحدة .

أما في أوروبا ، فإن اعادة توحيد جزيرة قبرص مهمة ملحة أيضا يعود انجازها بالنفع على السلم والأمن اللذين تهددهما صراعات قومية ، كالصراع في يوغوسلافيا .

وتشعر بنن بالقلق إزاء التوتر السائد في ذلك البلد ، الذي نشاطره مُثل عدم الانحياز . ومن ثم نحث على قيام التفاهم المتبادل بين جميع مكونات ذلك الاتحاد لعل استعادة السلم والأمن تتحقق عن طريق المفاوضات .

وفي آسيا ، من الضروري بعد رحيل القوات الأجنبية من أفغانستان أن تشرع مختلف الأطراف في إجراء مفاوضات بغية استعادة الوحدة الوطنية والسلم في ذلك البلد .

ونحن نهنئ كمبوديا على وقف اطلاق النار ، وهي التي عصفت بها الحروب الأهلية لسنوات طويلة . غير أنه مازال يتعين على مختلف الفئات أن تتجاوز التناقضات الداخلية التي تعرقل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦٨ (١٩٩٠) ، والذي يرمي إلى اجراء انتخابات حرة نزيهة تحت رعاية الأمم المتحدة .

والآن ، يبدو أن العالم قد شرع في مسيرة لا رجعة فيها نحو انهاء سياسة التكتلات ، حيث أصبح استحواذ هاجس الأمن العسكري على العقول أمرا يتنافى مع مقتضى الحال ، وحيث تتفتح آفاق جديدة للحد من الأسلحة . والهدف النهائي هو نزع السلاح العام والكامل ، الأمر الذي يترتب عليه تحرير موارد هائلة من أجل تنمية أشد البلدان فقرا على كوكبنا .

وبعبارة أخرى ، سيكون على المنظمة أن تواجه تحديات اضافية ناجمة عن التدهور المستمر في الحالة الاجتماعية ـ الاقتصادية الدولية مما يشكل تهديدا آخر للأمن والسلم الدوليين .

والواقع أن الفقر والعوز والمجاعة وسوء التغذية والمرض واساءة استعمال المخدرات وتدهور البيئة ـ كلها عوامل تفتك في أيام قليلة بأعداد من الناس أكثر مما فعلت قنبلة هيروشيما . أليست هذه الآفات هي المصير اليومي للقسم الأعظم من سكان هذا العالم ؟ وفي افريقيا أصبحت الحالة أخطر مما هي عليه في أي مكان آخر في العالم ، وهذا ما أكد عليه الأمين العام في تقريره السنوي .

إن المجتمع الدولي يعاني من علل لا يمكن قبولها في نهاية القرن العشرين ، وذلك على الرغم من التقدم الهائل الذي أحرزته الانسانية . فعلى الرغم من الموارد

الهائلة التي يزخر بها العالم اليوم ، والتقدم الباهر في العلم والتكنولوجيا ، مازال هناك أفراد يعانون من شظف العيش على كوكبنا أو يتعذر عليهم مجرد البقاء .

ولم تتحسن الحالة الاقتصادية في البلدان النامية على الرغم من المحاولات التي بذلت من أجل علاجها . ويعد هذا بلا شك أخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين في عالم دائم التغيُّر ، تسمح فيه وسائل الاتصالات للفقراء بأن يروا الثراء المخجل للمترفين .

إن أي نظام دولي يسمح بهلاك أكثر من نصف سكان كوكب الأرض من الجوع والجهل إنما هو نظام مصيره الفشل إن عاجلا أو آجلا .

إن الاعلان الذي اعتمدته دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة للأمم المتحدة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، التي عقدت في شهري نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٩٠ ، لم يفته أن يدق ناقوس الخطر التقليدي . فقد سلّم الجميع بأن الحل يكمن في انتهاج سياسات وطنية ترمي إلى تحرير التجارة بحيث تستجيب على نحو أكثر مرونة لتطور الاقتصاد .

وعلاوة على ذلك ، فإن المؤتمر الثاني للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، الذي عقد في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، قد أوصى المجتمع الدولي في وثيقته الختامية بضرورة ايلاء اهتمام أكبر لتلك البلدان نظرا لمشاكلها الخاصة .

وفي هذا الصدد ، نود أن نذكِّر بأن رئيس جمهورية فرنسا ، السيد فرانسوا ميتران ، قد أكد مرة أخرى خلال ذلك الاجتماع ندائه من أجل التنمية ، ومن أجل قيام نظام عالمي أكثر عدالة وانصافا .

إن التغييرات العميقة الجارية لن تحقق أهدافها الاساسية إذا لم تأخذ في الاعتبار ، وتحسم القضية التي أصبحت لها الاهمية الاولى ، وهي تنظيم التضامن العالمي ؛ وبعبارة أخرى تنظيم تضامن عالمي لمواجهة المشاكل الاساسية في العلاقات بين الشمال والجنوب ، ولاسيما تلك المرتبطة بالمديونية الافريقية ، والافقار الشديد

لقارتنا ، وما يجرّه ذلك في أذياله من عوز ومرض وبطالة . والواقع إن الحالة في افريقيا ، حيث توجد غالبية أقل البلدان نموا ، هي حالة غير مشجعة على الاطلاق .

وقد وضعت كل البلدان الافريقية تقريبا برامج إعادة هيكلة اقتصاداتها تماشيا مع صندوق النقد الدولي ، ومع البنك الدولي ، على أن آثارها الايجابية لم تتضح بعد .

وفي مواجهة المستقبل المجهول لكل هذه البلدان ، اعترف رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر القمة الاخير - بضرورة اتخاذ تدابير لسد الثغرة الحالية بتشجيع التكامل الاقتصادي الاقليمي عن طريق المجموعة الاقتصادية الافريقية التي هي قيد التشكيل .

غير أنه في المدى القصير ، ستواصل افريقيا كما فعلت في الماضي توجيه النداءات إلى دائنيها لبذل المزيد للمساعدة على ايجاد حل لمشكلة الديون المؤلمة ، وبالتالي المساعدة على استكمال الجهود الداخلية الرامية إلى تحقيق التنمية .

إننا نود أن نحيّي عن جدارة ، الجهود التي بذلتها بعض الدول لاتخاذ الترتيبات لإعادة الجدولة الجزئية لبعض الديون أو لالغاء بعض ديون بلدان العالم الثالث بصفة عامة ، والبلدان الافريقية بصفة خاصة ، وإنني أناشد الدول الاخرى أن تحذو حذوها تحقيقا لمصالح الجميع . وإذا لم نفعل أي شيء اليوم لكي نكفل مستقبلا مقبولا وانسانيا للشباب ، فإن الضغوط الصعبة وأوجه الحرمان العديدة التي تفرضها التكيفات الاقتصادية التي يجري تنفيذها الآن في شتى أنحاء القارة ، ستؤدي قطعا إلى مشاكل اجتماعية وإلى حالة عدم استقرار سياسي ، لا يمكن لأي تدبير قسري أن يحتويها طويلا .

إن اتخاذ اجراء سريع من جانب المجتمع الدولي أمر لا غنى عنه لإخراج افريقيا من حالتها الاقتصادية الميئوس منها .

وفي الحقيقة ، يتضح أنه بعد الاخفاقات التي حدثت في السنوات التي أعقبت الاستقلال ، وكذلك الطريق المسدود الذي أدت اليه الثورات الماركسية الاشتراكية ذات النزعة العسكرية في القارة ، فإن عهد الديمقراطية قد ينتهي بدولنا - إذا لم تتخذ خطوات محددة وملموسة في السنوات الخمس القادمة - إلى هاوية الفوضى . وليس هذا بالشيء الذي نود أن نراه .

ولهذا يتعين على المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو ، التعهد بمساعدة افريقيا على أن تضع موضع التنفيذ اقتراحات اللجنة المخصصة الجامعة التي أوكل اليها فحص تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ووضع تقييمه النهائي ، والتي عقدت اجتماعها هنا في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

وفي هذا السياق نود أن نوجه نداء إلى الوفود لتعتمد الوثيقتين اللتين قدمتهما اللجنة المخصصة الجامعة في إطار البند ٢١ من جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة .

إن اعتماد هاتين الوثيقتين بتوافق الآراء سيمكّن من تنفيذ الاقتراحات الرامية إلى عكس الاتجاه المفضي إلى التدهور وزيادة افقار الدول الافريقية ، ويتيح رفع مستوى المعيشة المتدني للغاية لسكان الريف الذين يشكلون الضحايا الاساسيين لكل هذه الاخفاقات السياسية والاقتصادية التي حدثت في هذه القارة منذ استقلالها .

إن مستقبل الانسانية يتوقف أيضا على الادارة السليمة للبيئة ، وعلى استراتيجية للانماء الدائم في إطار المبادرة التي اتخذتها الجمعية العامة عندما اعتمدت القرار ٤٤/٢٢٨ بشأن انعقاد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ١ إلى ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وهو المؤتمر الذي عقدت لجنته التحضيرية دورتها الثالثة في جنيف في الفترة من ١٢ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

نأمل مخلصين أن يدرس رؤساء دولنا وحكوماتنا بكل العناية الواجبة مشاكل حماية البيئة والمشاكل المتصلة بها اتصالا وثيقا المتعلقة بالتنمية المتسقة والدائمة ، وأن تستند تحليلاتهم وقراراتهم إلى الوثائق القيمة التي يعدها خبراؤنا في شتى لجان التفاوض وأفرقة العمل .

ومن ثم ، واقتناعا مني بأن مؤتمر ريو لعام ١٩٩٢ سيكلل بالنجاح ، أود أن استبق الاحداث فأقول إن علينا أن نلزم أنفسنا ، فرادى وجماعات ، وبخاصة الاكثر تقدما وثراء من بيننا ، بتنفيذ القرارات المتخذة ، التي ستشمل مسائل الاليات المالية ونقل التكنولوجيا النظيفة الجديدة والجهاز القانوني المؤسسي . وتوافق الآراء الذي ستتوصل اليه كل من اللجنة التحضيرية التي ستكمل عملها في آذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٩٢ ، والمؤتمر ذاته الذي سيعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، لن يكون انتصارا لافكار مجموعة من الدول ، أو انتصار نصف الكرة الارضية على النصف الآخر ، ولكن نتيجة للإرادة السياسية المشتركة في تحقيق حلم مشترك لقضية مشتركة لا تعرف أي حدود ، وأعني بها كوكب الارض .

وفي انتظار المداولات التي ستعقد في ريو في حزيران/يونيه المقبل وتنفيذ القرارات التي ستتخذ هناك ، ستظل بنن ، مثل بعض البلدان الاخرى ، تعاني بشكل دوري من الكوارث الطبيعية التي تقضي ، في ساعات قليلة ، على الجهود الانمائية التي بذلناها بقدر كبير من التصميم والحماسة . ففي هذا العام أيضا ، وللمرة الرابعة في غضون ١٠ سنوات ، كانت بنن ضحية لفيضانات في منطقتها الجنوبية أعقبت سقوط أمطار غزيرة استمر من شهر أيار/مايو إلى تموز/يوليه . وقد تسببت تلك الفيضانات في ضياع أرواح بشرية وملايين الهكتارات من المحاصيل علاوة على تشريد السكان وتدمير المساكن .

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن شكرنا لجميع من استجابوا لنداء رئيس دولة بنن ، الرئيس نيسور سوغلو ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، بتزويدنا بشتى أنواع المعونة الطارئة . وإذ نعرب لهم عن امتناننا ،

يحدونا أمل صادق بأن يمكننا العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية من تنفيذ مشروعات للتعمير لمعالجة الكوارث التي وقعت بالفعل ، واتخاذ تدابير للتخفيف من آثار الكوارث التي ستقع في المستقبل .

وفضلا عن ذلك ، فإن بنن ، إدراكا منها بأن الانسان ما زال المحور والمحرك لكل عمليات التحول في المجتمع ، وأنه لا يمكن أن يتحقق أي تقدم فعلي ودائم دون حرية ، شرعت في عملية ديمقراطية ، وتمكنت بنجاح - كما ذكرت من قبل - من إتمام انتخاباتها الاولى .

أدعو البلدان الصناعية والمنظمات الدولية إلى تقديم معونة كبيرة للديمقراطيات البازغة في بلدان الجنوب ، بنفس روح التضامن التي أبدتها مع بلدان أوروبا الشرقية . فهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكّن تلك الديمقراطيات من أن توفر ، على وجه السرعة ، الظروف المادية اللازمة لتدعيم أركانها والخروج تدريجيا من الأزمة الاقتصادية التي وجدت فيها ، وتفادي عواقبها .

وبالمثل ، وعلى الصعيد السياسي ، لا بد ، تلقائيا وعلى الفور ، من إدانة الانقلابات وتأييد النظم الديمقراطية ، كنظام هايتي ، مثلما حدث بالنسبة للانقلاب الذي وقع ضد الرئيس غورباتشوف . ومن ثم ، فإن حكومتي تؤيد بقوة جميع الجهود المبذولة لإعادة الرئيس جون - برتراند أريستيد - الرئيس الدستوري المنتخب لهايتي - إلى السلطة . وبنن ، اقتناعا منها بأن السلطة تستمد من صناديق الاقتراع لا من القوة الغاشمة ، ترحب بحرارة بالقرار القوي الذي اتخذه بالاجماع زعماء منظمة الدول الامريكية في واشنطن ، في ٣٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام ، وتأمل أن تُترجم البيانات التي أُدلي بها في مجلس الامن في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ، وفي مختلف عواصم العالم إلى أفعال ملموسة . لقد اختار شعب هايتي الديمقراطية من خلال اجراء سيادي . وعلى المجتمع الدولي الذي ساعد على تحقيق هذه الغاية أن يساعد هذا الشعب على استرداد الديمقراطية وترسيخها .

ختاما أول إن الديمقراطيات الناشئة في افريقيا وفي أماكن أخرى لن تنمو وتتوطد دون بناء دول حقيقية تقوم على حكم القانون ، ولا يكون فيها احترام حقوق الانسان وتعزيزها والدفاع عنها وعن حقوق الشعوب مجرد كلمات جوفاء ، بل واقعا يترجم إلى أعمال ملموسة في الحياة اليومية .

ولبلوغ هذه الغاية ، فإن بلدي على استعداد لاتخاذ خطوات مفيدة لكفالة أن تكون مشاركته منجدية في المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان الذي سيعقد على مستوى رفيع في عام ١٩٩٣ .

نأمل مخلصين أن تسمح لنا مداولات الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة بتدعيم المكاسب المحرزة في صيانة السلم والأمن الدوليين ؛ ذلك أنها تعزز آمالنا في أن يستمر التقارب بين الدول الكبرى في افراز آثار ايجابية في الأحداث العالمية ، حتى يتسنى ايجاد حلول مرضية للصراعات القائمة . كما يحدونا الأمل في تخفيف عبء الديون الخارجية عن كاهل البلدان النامية ، وفي زيادة المساعدة التي تقدمها البلدان الغنية إلى البلدان الاقل حظا من أجل تنفيذ المشروعات الاجتماعية والاقتصادية التي تعد حيوية لوجودها .

لعل الجمعية قد لاحظت أن الحالة الراهنة في العالم قد اضطرتني إلى التركيز على نقاط معينة . أردت بذلك أن أعرب عن آمال وأن أشاطر فيها آمال شعب عقد العزم على أن يسير في طريق الحرية ، وهو طريق شاق ، ولكنه الطريق الصحي الذي يمكنه من التغلب ، بقدراته الخلاقة ، على الخوف والفقر والشك في المستقبل ، دون أن يغيب عن بصره أن التعاون والتضامن الدوليين ضروريان أيضا لضمان مصيره .

السيد نغاروكينتوالي (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إنه لشرف عظيم لي ولكل وفد رواندا أن أعرب للرئيس عن تهانينا الحارة على انتخابه لترؤس أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . إن انتخابه لهو اعتراف من المجتمع الدولي بصفاته الشخصية البارزة وبقدراته كدبلوماسي محنك ؛ وهو أيضا

إشادة ببلده ، المملكة العربية السعودية ، الذي يجاهد دائما من أجل تعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين جميع البلدان المحبة للسلم والعدالة .

كما نهنئ سائر أعضاء مكتب الجمعية العامة المنتخبين لإدارة أعمال هذه الدورة .

يود وفد رواندا لدى الدورة الحالية للجمعية العامة أن يؤكد للرئيس استعداده التام للاسهام في نجاح أعمال الجمعية .

ونوجه امتناننا أيضا لسلفه السيد غيدو دي ماركو ، الذي قاد أعمال الدورة الخامسة والاربعين بحكمة وكفاءة ، مما استحق ثناء الجميع .

كما أرجو أن أشيد بالسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الامين العام ، الذي خدم منظمتنا وأدارها لمدة عشرة أعوام بكفاءة وحكمة وتفان في الاضطلاع بالمسؤوليات المعقدة والثقيلة للغاية الملقاة على عاتقه . والانتصارات العديدة المتنوعة التي أحرزها تشهد على خصاله الفريدة وتعود على منظمتنا بالاحترام والثقة . وستتذكره جمهورية رواندا دائما كرجل كرس نفسه قلبا وروحا من أجل السلم والعدالة والتضامن ورفاهة الشعوب . وأرجو أن يقبل امتناننا العميق .

وأود أيضا أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني في الترحيب بحرارة بالاعضاء الجدد في أسرة الامم المتحدة ، وهم الكوريتان ؛ وجمهوريات البلطيق الثلاث استونيا وليتوانيا ولاتفيا ؛ وولايات ميكرونيزيا الاتحادية ؛ وجزر مارشال . وأرجو أن تتقبل تهانينا الصادقة وتشجيعنا لها في العمل على ازدهار المثل النبيلة والاسهام خاصة في توطيد علاقات تضامن دولية أفضل .

ووفق تقليد مستتب ، يستهدف اللقاء السنوي للجمعية العامة تهيئة الفرصة لتقييم أنشطة الامم المتحدة خلال العام ، بهدف الإعداد للمستقبل على وجه الخصوص على أساس الدروس المستفادة والتجارب المكتسبة والنتائج المحرزة . كما أنه يتيح فرصة خاصة لكل الدول الاعضاء لكي تحدد مواقفها ، علانية ورسميا ، بالنسبة للمشاكل التي تهم المجتمع الدولي في الوقت الحالي . وهو فرصة أيضا للإعراب عن الآمال التي تداعبها من أجل المستقبل ، وهي آمال يعتمد تحقيقها على تعبئة جميع الشعوب واسهامها في اطار تضامن أكثر فعالية يتجاوز مجرد الاعلان عن الامماني الطيبة والنوايا الحسنة .

وفي ظل هذه الخلفية وبالرغم من التطور الايجابي إلى حد ما للاحداث في مجال العلاقات السياسية الدولية فإن رواندا لا يزال يساورها القلق الشديد من جراء الحالة الاقتصادية الدولية التي لا تدعو بأي حال من الاحوال إلى التفاؤل . وذلك بسبب تفاقم الازمة الهيكلية في الاقتصاد العالمي مما يزيد من عمق الهوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية .

وقبل أن يوضح وفد رواندا موقف بلده من القضايا الرئيسية في المجال الدولي من حيث العلاقات السياسية والمسائل الاقتصادية ، يود أن يسترعي أولا نظر كل الوفود المجتمعة هنا للاشتراك في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة إلى جسامة حالة الحرب المندلعة في بلدي ، رواندا ، منذ أول تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ عندما اعتدت عليها عناصر مسلحة من أوغندا .

ففي أول تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ قام المعتدون وهم يشملون عددا من اللاجئين الروانديين السابقين الذين يستخدمهم جيش أوغندا النظامي ويخدمون فيه ، وهو "جيش المقاومة الوطني" ، والذين يطلقون على أنفسهم اسم الجبهة الرواندية الوطنية ، أو اينكوياني - قاموا بغزو رواندا ، إلا أنهم طردوا منها في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . ومن ذلك الحين وهم يقومون بتنظيم حملات مسلحة على سكان رواندا في المناطق المتاخمة لأوغندا .

والمحاولة الاولى للتفسير التي قدمها المعتدون لتبرير غزوهم المسلح لرواندا كانت زعمهم بأن حكومة رواندا رفضت الموافقة على عودة الروانديين الذين فروا من بلدهم في نهاية الخمسينات أثناء نضال شعب رواندا ضد النظام الاقطاعي الملكي ومن أجل اقامة المؤسسات الجمهورية في البلد .

ويجب أن نذكر أن ظاهرة اللاجئين الروانديين نشأت أصلا عن الثورة الاجتماعية لعام ١٩٥٩ التي أطاحت بالنظام الاقطاعي لصالح الديمقراطية الجمهورية . وقد رفض مؤيدو الملكية الاقطاعية النظام الديمقراطي الجديد وفضلوا النفي مع أنصارهم في البلدان المجاورة التي راحوا يشنون منها حملات مسلحة منتظمة على جمهورية رواندا الوليدة خلال السنوات من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٨ .

يود وفد رواندا لدى الدورة الحالية للجمعية العامة أن يؤكد للرئيس استعداده التام للاسهام في نجاح أعمال الجمعية .

ونوجه امتناننا أيضا لسلفه السيد غيدو دي ماركو ، الذي قاد أعمال الدورة الخامسة والاربعين بحكمة وكفاءة ، مما استحق ثناء الجميع .

كما أرجو أن أشيد بالسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الامين العام ، الذي خدم منظمتنا وأدارها لمدة عشرة أعوام بكفاءة وحكمة وتفان في الاضطلاع بالمسؤوليات المعقدة والثقيلة للغاية الملقاة على عاتقه . والانتصارات العديدة المتنوعة التي أحرزها تشهد على خصاله الفريدة وتعود على منظمتنا بالاحترام والثقة . وستتذكره جمهورية رواندا دائما كرجل كرس نفسه قلبا وروحا من أجل السلم والعدالة والتضامن ورفاهة الشعوب . وأرجو أن يقبل امتناننا العميق .

وأود أيضا أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني في الترحيب بحرارة بالاعضاء الجدد في أسرة الامم المتحدة ، وهم الكوريتان ؛ وجمهوريات البلطيق الثلاث استونيا وليتوانيا ولاتفيا ؛ وولايات ميكرونيزيا الاتحادية ؛ وجزر مارشال . وأرجو أن تتقبل تهانينا الصادقة وتشجيعنا لها في العمل على ازدهار المثل النبيلة والاسهام خاصة في توطيد علاقات تضامن دولية أفضل .

ووفق تقليد مستتب ، يستهدف اللقاء السنوي للجمعية العامة تهيئة الفرصة لتقييم أنشطة الامم المتحدة خلال العام ، بهدف الإعداد للمستقبل على وجه الخصوص على أساس الدروس المستفادة والتجارب المكتسبة والنتائج المحرزة . كما أنه يتيح فرصة خاصة لكل الدول الاعضاء لكي تحدد مواقفها ، علانية ورسميا ، بالنسبة للمشاكل التي تهم المجتمع الدولي في الوقت الحالي . وهو فرصة أيضا للإعراب عن الآمال التي تداعبها من أجل المستقبل ، وهي آمال يعتمد تحقيقها على تعبئة جميع الشعوب واسهامها في اطار تضامن أكثر فعالية يتجاوز مجرد الاعلان عن الاماني الطيبة والنوايا الحسنة .

وفي ظل هذه الخلفية وبالرغم من التطور الايجابي إلى حد ما للاحداث في مجال العلاقات السياسية الدولية فإن رواندا لا يزال يساورها القلق الشديد من جراء الحالة الاقتصادية الدولية التي لا تدعو بأي حال من الاحوال إلى التفاؤل . وذلك بسبب تفاقم الأزمة الهيكلية في الاقتصاد العالمي مما يزيد من عمق الهوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية .

وقبل أن يوضح وفد رواندا موقف بلده من القضايا الرئيسية في المجال الدولي من حيث العلاقات السياسية والمسائل الاقتصادية ، يود أن يسترعي أولا نظر كل الوفود المجتمعة هنا للاشتراك في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة إلى جسامة حالة الحرب المندلعة في بلدي ، رواندا ، منذ أول تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ عندما اعتدت عليها عناصر مسلحة من أوغندا .

ففي أول تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ قام المعتدون وهم يشملون عددا من اللاجئين الروانديين السابقين الذين يستخدمهم جيش أوغندا النظامي ويخدمون فيه ، وهو "جيش المقاومة الوطني" ، والذين يطلقون على أنفسهم اسم الجبهة الرواندية الوطنية ، أو اينكوبياني - قاموا بغزو رواندا ، إلا أنهم طردوا منها في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . ومن ذلك الحين وهم يقومون بتنظيم حملات مسلحة على سكان رواندا في المناطق المتاخمة لاوغندا .

والمحاولة الاولى للتفسير التي قدمها المعتدون لتبرير غزوهم المسلح لرواندا كانت زعمهم بأن حكومة رواندا رفضت الموافقة على عودة الروانديين الذين فروا من بلدهم في نهاية الخمسينات أثناء نضال شعب رواندا ضد النظام الاقطاعي الملكي ومن أجل اقامة المؤسسات الجمهورية في البلد .

ويجب أن نذكر أن ظاهرة اللاجئين الروانديين نشأت أصلا عن الثورة الاجتماعية لعام ١٩٥٩ التي أطاحت بالنظام الاقطاعي لصالح الديمقراطية الجمهورية . وقد رفض مؤيدو الملكية الاقطاعية النظام الديمقراطي الجديد وفضلوا النفي مع أنصارهم في البلدان المجاورة التي راحوا يشنون منها حملات مسلحة منتظمة على جمهورية رواندا الوليدة خلال السنوات من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٨ .

وعلى أن رواندا تسعى دائما إلى ايجاد حل حاسم لمشكلة لاجئيها يقوم على أساس التشريع الوطني والاتفاقيات الدولية التي يشترك فيها بلدي . ومن هذا المنطلق فهي تنفذ على أساس متواصل سياسة الإعادة الطوعية إلى الوطن بناء على الطلبات المحددة التي يقدمها الافراد من اللاجئين .

وبالاضافة إلى ذلك ، فإنه من الاهمية بمكان أن نؤكد أن الحرب التي تدور في رواندا منذ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ بدأت في وقت كان بلدنا يمر فيه بمرحلة متقدمة من المفاوضات مع أوغندا بغية التوصل إلى تسوية حاسمة لمشكلة اللاجئين الروانديين الذين يعيشون في أوغندا . وعلى أساس نتائج هذه المفاوضات مع أوغندا ، نظرت رواندا أيضا في طرق تسوية مشاكل اللاجئين الروانديين الذين يعيشون في البلدان المجاورة الاخرى والاماكن الاخرى من العالم ، وسبل حل تلك المشاكل .

وقبل غزو رواندا بشهرين فقط ، فإن اللجنة الوزارية الرواندية الاوغندية المشتركة التي كانت قد أقيمت عام ١٩٨٨ لكي تتوصل إلى ايجاد تسوية حاسمة لمشكلة اللاجئين الروانديين في أوغندا ، كانت قد عقدت للتو اجتماعها الثالث في كيغالي من ٢٧ إلى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ باشتراك مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الوحدة الافريقية . وفي تلك المناسبة ، كانت الحكومتان الرواندية والاوغندية قد توصلتا إلى اتفاق تجري بمقتضاه استقصاء فيما بين اللاجئين أنفسهم تحت اشراف المفوض السامي لشؤون اللاجئين لتأكيد رغباتهم بشأن الاختيارات الثلاثة المقترحة لهم ، وهي العودة الطوعية إلى الوطن رواندا ، أو الاستيطان النهائي في أوغندا مع الحصول على الجنسية ، أو أي اختيار ثالث يروق لهم .

ومن الملائم أيضا أن نذكّر بأنه كان قد تقرر أن تجتمع مرة أخرى في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ اللجنة الوزارية الرواندية الاوغندية التي تعمل بالتنسيق مع المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، للانتهاء من وضع الحلول التي تم التوصل اليها على أساس نتائج هذا الاستقصاء والتصديق عليها . وأنه في نفس الوقت كان على مجموعة من اللاجئين أن تزور رواندا للتعرف بنفسها على الحالة الاجتماعية والسياسية في البلد

لكي تقدم تقريرا بانطباعاتها إلى اللاجئين الآخرين بحيث يتسنى لهم أن يتخذوا قرارهم بناء على معلومات كاملة عن الموضوع .

ولكن للأسف فإن هذه الزيارة التي كان من المقرر أن تجرى من آخر أيلول/سبتمبر إلى منتصف تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ألغيت من جانب واحد ، وبدلا من ذلك بدأت أوغندا في أول تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ شن غزوها المسلح لرواندا .

ومنذ بدء الصراع المسلح الذي فُرض علينا فرضا ، بدأت رواندا ، بمساعدة البلدان الصديقة ولا سيما بلدان منطقتنا دون الإقليمية عددا من المبادرات السياسية والدبلوماسية بغية استعادة السلم في البلد والمنطقة .

وفي ظل هذه الخلفية أكد مؤتمرا القمة المعقودان في موانزا بتنزانيا وغبادوليت بزائير ضرورة احترام وقف اطلاق النار بين المحاربين وبدء حوار بين طرفي الصراع وبذل الجهود لإيجاد حل حاسم لمشكلة اللاجئين الروانديين .

وقد كان الهدف من عقد مؤتمر اقليمي ضم رؤساء الدول والحكومات في المنطقة في دار السلام في تنزانيا في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١ هو دراسة طرق ووسائل ايجاد حل حاسم لمشكلة اللاجئين الروانديين على وجه التحديد . وفي تلك المناسبة ، أكدت حكومة رواندا مجددا قناعتها بأن عودة كل اللاجئين الروانديين الطوعية حق مشروع وعامل يشجع على السلم والمصالحة ، معربة عن أسفها لان عملية ايجاد حلول حاسمة لمشكلة لاجئيها قد توقفت بسبب الحرب التي فرضت عليها منذ ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

ومن ثم ، أكدت رواندا من جديد استعدادها لاتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير عودة اللاجئين الراغبين في العودة ، وضمان اندماجهم في مختلف أوجه الحياة ، ولكنها طلبت ، في هذا الصدد ، دعم المجتمع الدولي الذي لا غنى عنه .

ووفقا للقرارات المتخذة في مؤتمر دار السلام ، فإن منظمة الوحدة الافريقية ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بالتعاون مع البلدان المعنية ، بصدد إعداد خطة عمل للتوصل الى حل دائم لمشكلة اللاجئين الروانديين ، سيتم تقديمها الى مؤتمر لإعلان التبرعات من المزمع عقده في بداية العام المقبل . إن حكومة رواندا ، من جانبها ، بصدد اتخاذ اجراءات محددة للإعداد لعودة اللاجئين الروانديين الذين يختارون العودة . وسيتم عما قريب اصدار قانون للعفو العام عن اللاجئين الروانديين .

إلا أن حالة الحرب التي تعيشها رواندا منذ عام قد أثبتت أن السعي الى ايجاد حل حاسم لمشكلة اللاجئين الروانديين لم يكن شاغلا حقيقيا بالنسبة للمعتدين على رواندا . وكما أكد رئيس دولة رواندا ، في واقع الامر ، في مؤتمر القمة السابع والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في أبوجا في حزيران/يونيه الماضي ، فإن الجبهة الوطنية الرواندية عندما أدركت أن التذرع بمشكلة اللاجئين لإضفاء "الشرعية" على غزو رواندا لم يعد يحظى بمصداقية أمام الرأي العام العالمي والافريقي ، عمدت الى تغيير مجرى المناقشة فوصفت الغزو بأنه دفاع عن المثل الديمقراطية ، سعيا الى حمل الناس على الاعتقاد بأن الذي تفعله قد جاء من منطلق تصميمها على إقامة الديمقراطية في رواندا .

والواقع هو أن حكومة رواندا ما فتئت تدعو منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ الى التجدد السياسي ، وقد اتخذت هذه الفكرة شكلا ملموسا باعتماد دستور جديد في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ وهو دستور يسمح بالتعددية السياسية وتشكيل الاحزاب السياسية التي بدأت تمارس نشاطها بالفعل وهي ملتزمة التزاما لا نكوص عنه بتعزيز العملية الديمقراطية .

وحيث أنه ليس من الممكن تبرير الذرائع المستخدمة لشن الحرب ، من الصعب أن نفهم المنطق الذي يستند اليه أولئك الذين ارتكبوا العدوان ضد رواندا في مواصلة عدوانهم ورفضهم وقف اطلاق النار المقترح في مختلف مؤتمرات القمة التي عقدها رؤساء الدول على الصعيد دون الإقليمي ، ورفضهم إلقاء السلاح والدخول في حوار تحت اشراف الوسيط الذي قبل به طرفا النزاع .

إن رواندا ، انطلاقا من قناعتها الراسخة بأن انهاء الاعمال العدائية شرط أساسي لتسوية هذا النزاع الذي يدور منذ عام ، لم تستبعد اجراء مفاوضات سياسية مع المعتدين . إلا أنها أكدت على الدوام على أن هذه المفاوضات غير ممكنة إلا اذا صمتت المدافع وتم الامتثال للاتفاق الذي وقع في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩١ لوقف اطلاق النار بين المتحاربين .

بالتالي ، فإن الموقف المتعنت الذي تتخذه الجبهة الوطنية الرواندية وإصرارها على مواصلة العدوان هو الذي أدى الى عدم احراز تقدم صوب الحوار . وقد أوضح رئيس دولة رواندا مسؤولية أوغندا في هذا الصدد عندما طلب الى منظمة الوحدة الافريقية أن تأمر أوغندا بتجريد المعتدين في أراضيها من السلاح ، وذلك في مؤتمر القمة الاخير لمنظمة الوحدة الافريقية المعقود في ابوجا بعد أن بين أن الهجمات التي يشنها المعتدون على رواندا لا تشن من قواعد داخل رواندا بل داخل أوغندا التي تأويهم وتقدم اليهم الدعم السوقي اللازم .

ومن الظروف الايجابية الجديرة بالملاحظة أن مؤتمر القمة الذي عقده رؤساء الدول في غبادو - لايت في زائير في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أكد مجددا الحاجة الى

مراعاة وقف اطلاق النار فورا وعلى نحو كامل ، وأوصى بشروع أطراف النزاع في حوار عاجل . وقد عقدت الجولة الأولى من هذا الحوار في الفترة من ١٥ الى ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ في غبادو - لايت تحت رعاية الوسيط ، رئيس دولة زائير ، مارشال موبوتو سيسي سيكو .

إلا أننا علمنا ، مع الأسف ، أن الجبهة الوطنية الرواندية ، لاعتمادها على الجيش الأوغندي في مواصلة الحرب ، تقوم بمناورات لمقاطعة هذا الحوار ومنعه من إحراز أي تقدم . ومن المؤكد أن التوفيق بين المواقف لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الحوار . وأن حكومة رواندا ، من جانبها ، تتمسك تمسكا راسخا بهذا الحوار ولا تزال مستعدة لاستئنافه دونما ابطاء ولا شروط مسبقة . فالحكومة الرواندية تتطلع بتوق الى أن يسفر هذا الحوار عن نتائج تفضي الى إنهاء النزاع على نحو عاجل مما يهيئ مناخا مؤاتيا لإقرار السلم والأمن في رواندا وفي المنطقة بأسرها وييسر في الوقت ذاته عودة اللاجئين الراغبين في العودة الى رواندا . وتعوّل رواندا كثيرا في سعيها الى تحقيق هذا الأمل على دعم المجتمع الدولي وكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المجتمعة في هذه الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة .

ولا يزال صون السلم والأمن الدوليين واقامة روابط صداقة وتعاون فيما بين الدول من أهدافنا الأساسية في المسيرة الطويلة للبشرية صوب تحقيق طموحاتها العميقة - أي تعزيز الوئام الدولي والحرية وتقدم الشعوب في كل مكان .

وترغب رواندا أن تؤكد مرة أخرى التزامها الراسخ بقضية السلم وهي تشيد اشادة حارة بالأمم المتحدة للنجاحات القيّمة التي حققتها منذ انشائها . ونغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن آمالنا في توثيق روابط الإخاء والتضامن بين الشعوب حتى يتسنى لنا إنهاء الأزمة الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها العالم ، وخاصة في نصف الكرة الجنوبي ، بما في ذلك افريقيا .

وعلى الرغم من السجل الايجابي والجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة منذ الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة ، لا يزال المجتمع الدولي يواجه بعض

النزاعات التي تلقي ظلالا كئيبة على مسرح الحياة السياسية الدولية . وما زال العالم ممزقا بتوترات دامية ونزاعات حادة ناجمة عن حالات تتسم بعدم التسامح والاستعمار والقمع والعنصرية . إن العنف الغاشم انما يسود حيثما تهان سيادة الشعوب والوحدة الاقليمية للدول وحيثما تداس كرامة وحقوق الانسان بالاقدام .

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان الاساسية وكرامة الإنسان وهي مسألة رئيسية ترحب حكومة رواندا بالخطوة التي اتخذت منذ الافراج عن السيد نلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، في اطار العملية التي تنفذ في جنوب افريقيا بغية القضاء على نظام الفصل العنصري .

إن إزالة ذلك النظام ، على المستوى الرسمي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، بعد إلغاء الدعائم القانونية الثلاثة للفصل العنصري - وهي قوانين الارض وقانون مناطق الجماعات ، وقانون تسجيل السكان ، وكذلك الاتفاق الذي أبرم في ١ تموز/يوليه ١٩٩١ بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي فيما يتعلق بالإفراج عن السجناء السياسيين - كل هذا فتح فصلا جديدا في العلاقات بين الاعراق في جنوب افريقيا .

مع ذلك ، نأسف لاستمرار أعمال العنف والقتل ، ولا سيما في البلدات السوداء ، ولكون حكومة جنوب افريقيا ، وهي المسؤولة عن حفظ النظام والقانون ، لم تعمل على منع تلك الاعمال . ونشجب أيضا التمويل السري لهذه الاعمال من جانب حكومة جنوب افريقيا .

وبهذا ، بينما نلاحظ بارتياح تغييرات ايجابية معينة في جنوب افريقيا ، تعتقد حكومة رواندا أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينغبي عمله في عملية تفكيك نظام الفصل العنصري . وهي تثني على جهود رئيس جنوب افريقيا ، السيد دي كليرك ، ورئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، السيد نلسون مانديلا ، وتشجع حكومة جنوب افريقيا على دفع المفاوضات مع ممثلي الطوائف العرقية الاخرى في جنوب افريقيا ، بما فيها المؤتمر الوطني الافريقي ، وللتعجيل بيوم القضاء الحقيقي على الفصل العنصري ، الى الابد ، في ذلك الجزء من قارتنا .

وفيما يتعلق بأنغولا ، ترحب حكومتي باتفاق السلم الموقع في لشبونة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ بين حكومة أنغولا ويونيتا . ويشكل هذا الاتفاق خطوة رئيسية صوب استعادة السلم ، والامن والاستقرار الى أنغولا . والمجتمع الدولي مطالب بأن يؤيد الجهود التي تبذل ، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف ، لتحقيق الاهداف الواردة في ذلك الاتفاق لصالح السلم والامن الدوليين على الصعيد العملي .

وفيما يتعلق بناميبيا ، نرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يدعم المفاوضات التي تجري بين ناميبيا وجنوب افريقيا لإعادة خليج والفيس والجزر المقابلة للشاطئ ، الى ناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٢ (١٩٧٨) .

كان رأي رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، الذين اجتمعوا في ابوجا ، بنيجيريا ، من ٤ الى ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أن مشكلة خليج والفيس والجزر الناميبية المقابلة للشاطئ ليست نزاعا على الحدود وانما مسألة من مسائل إنهاء الاستعمار ، ينبغي حلها بإنصاف وعلى نحو نهائي في أسرع وقت ممكن .

وتؤكد رواندا مرة أخرى دعمها لشعب موزامبيق وتسعدها الجهود التي تبذلها حكومة موزامبيق وريناميو لإيجاد تسوية سلمية للصراع ، الذي قطّع أوصال البلد لعدة سنوات حتى الان .

ورغم التقدم الملحوظ المحرز في دورة الجمعية العامة الخامسة والاربعين ، لا تزال مشكلة الصحراء الغربية تثير قلق المجتمع الدولي .

في الحقيقة ، اعتمد مجلس الامن في نهاية نيسان/ابريل ١٩٩١ ، خطة شاملة بدأ تنفيذها في ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ ، تحمّل الامم المتحدة مسؤولية تنظيم ورصد استفتاء خاص بتقرير المصير في الصحراء الغربية في السنة المقبلة لتقرير ما إذا كان الناس يريدون الاستقلال ، كما ترغب بوليساريو ، أو ما إذا كانوا يفضلوا أن يصبحوا جزءا من المغرب . ولهذا ترحب رواندا بالتحول الايجابي الذي اتخذته الاحداث هناك وتشجع الاطراف المعنية على التعاون بالكامل مع الامم المتحدة في إيجاد حل نهائي لذلك الصراع .

وفي مكان آخر في افريقيا ، تأمل حكومة رواندا وضع حد للحرب الاهلية في اثيوبيا وفي الصومال ، وتشجع شعبي وحكومتي هذين البلدين على ألا يدخرا وسعا من أجل كفالة السلم والعدالة والامن في ذلك الجزء من افريقيا .

وفيما يتعلق بالحرب الاهلية في ليبريا ، لا تزال رواندا مقتنعة بأن السلم لن يستتب في ذلك البلد ، ولا الامن في المنطقة ، إلا من خلال الحوار . ومن ثم ، يراودنا

وطيد الأمل في أن نرى أطراف الصراع ، تدعمها بلدان المنطقة ، تواصل المشاورات من أجل استعادة السلم والوحدة الى شعب ليبيريا .

وتؤمن رواندا ايمانا راسخا بقيمة الحوار في ايجاد تسوية سلمية للنزاعات وبمبدأ عدم اللجوء الى القوة . وهي ، التزاما منها بالاخلاقيات الدولية والقانون الدولي المعاصر ، تدين الإرهاب والعدوان إدانة شديدة .

لقد أعلنت رواندا في المحافل الدولية تفانيها والتزامها الراسخ بالسلم والحوار السياسي وكانت تسعى الى ترجمة هذا الى عمل على الاصعدة دون الإقليمية والاقليمية والدولية . وبهذا ، تنفسنا الصعداء ، شأننا شأن البلدان الاخرى التي تدعم السلم والحرية ، عندما وقع اتفاق وقف اطلاق النار في منطقة الخليج في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ بعد تحرير الكويت من جانب قوات التحالف المضاد للعراق ، التي شكّلت تحت إشراف الامم المتحدة لتحرير الكويت من الغزو والاحتلال العراقي الذي استمر منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

تؤيد رواندا ، كما فعلت طوال أزمة الخليج ، التدابير والجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي تحت اشراف الامم المتحدة لاستعادة القانون ، والعدالة ، والسلم والامن في ذلك الجزء من العالم .

لا تزال الحالة في الشرق الاوسط خطيرة للغاية . وأن الصراع العربي الاسرائيلي - وهو صراع تزيد المشكلة الفلسطينية من تفاقمه - لا يزال يثير خلافات حادة في المجتمع الدولي ، الذي اتفق ، في نهاية المطاف ، على أنه لابد من ايجاد حل دائم وعادل وشامل لهذه المشكلة .

وبهذا ، دعت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين ، مرة أخرى ، مجلس الامن لدراسة الخطوات اللازمة لعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، تحت إشراف الامم المتحدة وبمشاركة الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن وجميع أطراف الصراع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وترحب حكومة رواندا بالنتائج التي تحققت بالفعل من خلال جهود وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ، السيد جيمس بيكر ، والامين العام للامم المتحدة وكذلك من جانب بلدان المنطقة لإقناع الاطراف المعنية ، بما فيها اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بضرورة عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط لإنهاء هذا الصراع ، الذي ظل معنا منذ عام ١٩٤٧ .

وبهذا ، يقع على المجتمع الدولي واجب دعم كل الجهود المبذولة على الصعيدين الثنائي والدولي لتسهيل انعقاد ونجاح هذا المؤتمر ، المقرر عقده في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

أما فيما يتعلق بالحالة في كمبوديا فنعرب عن كامل ارتياحنا وتأييدنا لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ بين الحكومة الكمبودية والائتلاف الكمبودي المناهض للحكومة ، ولنتيجة الانتخابات التي جرت في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩١ وأسفرت عن تولي الأمير نوردوم سيهانوك رئاسة المجلس الوطني الاعلى ، الهيئة المؤقتة التي ستتولى زمام السلطة في فنوم بنه ابتداء من شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل لحين إجراء انتخابات عامة تحت إشراف الامم المتحدة . إن رواندا تؤيد الجهود التي تبذلها الامم المتحدة والاطراف المعنية الاخرى لحسم هذا الصراع إلى الابد من أجل السلم والامن الدوليين .

كذلك ما برحت رواندا تشجع جميع الجهود الرامية إلى إعادة توحيد الامة الكورية بصورة سلمية ومستقلة ، وتأمل في أن يسهم انضمام الدولتين الكوريتين إلى أسرة الامم المتحدة الكبيرة في ترجمة التطلعات المشروعة للشعب الكوري إلى واقع ملموس .

أما في أماكن أخرى من العالم فنلحظ بتفاؤل المبادرات الدبلوماسية من أجل الحوار والمفاوضات الجارية حاليا في أمريكا اللاتينية ، وبخاصة في إطار مجموعة كونتادورا ، من أجل إحلال السلم والمصالحة الوطنية ، ونؤيد تلك المبادرات . ونعتقد أن النتيجة التي تمخض عنها مؤتمر المكسيك تمثل مساهمة كبيرة في توطيد السلم والامن في المنطقة .

إن الاقتصاد الدولي لا يزال يمرّ بأزمة تشكل بالنسبة لبلدان العالم الثالث تهديدا لبقائها ذاته وتنطوي على خطورة التنكر للجهود المضنية التي اضطُلع بها في التنمية . إن الأزمة من الناحية الجوهرية أزمة هيكلية في طابعها لانها تتضمن آلية تحكم حاليا العلاقات الاقتصادية الدولية مع ما يترتب عليها من أثر سلبي متزايد متأصل في عدم استقرار الأسواق المالية واستمرار تدهور معدلات التبادل التجاري والركود في أسواق السلع الأساسية والمديونية .

ولا تزال القارة الافريقية تعاني من مشاكل مأساوية تتمثل في التخلف والصورة الاقتصادية القاتمة في أغلبية البلدان في فئة أقل البلدان نموا ، خاصة بالنسبة إلى بلدان ، مثل رواندا ، تعاني من معوقات هيكلية تزداد سوءا بسبب الحالة الاقتصادية الراهنة . هذه هي أقل البلدان حظا في العالم ؛ إنها تشهد تردي الأحوال المعيشية لشعوبها . وهي غير قادرة على أن تفعل أي شيء حيال ويلات الفقر والجوع وسوء التغذية والجهل .

إن رواندا ، كونها من بين أكثر الضحايا تأثرا بالأزمة الاقتصادية الدولية المستمرة ، تأسف لهذه الحالة وتناشد مرة أخرى المجتمع الدولي أن يبدي قدرا أكبر من التضامن والتفهم بغية التغلب على تلك الصعوبات ومشاكل التنمية التي تلمّ بها .

ومشكلة المديونية مبعث قلق حاد للبلدان النامية ، وبخاصة الاقل نموا من بينها . إن مؤتمر قمة رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية ، الذي عقد في أبوجا في الفترة الواقعة من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، ذكر ، وعن حق تماما ، أن الهبوط الذي لم يسبق له مثيل في أسعار السلع الاساسية التي تبيعها البلدان الافريقية أدى إلى تدهور معدلات التبادل التجاري ، واعتماد المزيد من التدابير الحمائية والممارسات التجارية المقيدة في أسواق البلدان الصناعية ضد صادرات افريقيا - هذه بعض العلل الرئيسية الخارجية التي أدت إلى مديونية قارتنا .

وتأسف رواندا من أن الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي معني بديون افريقيا الخارجية لا تحظى حتى الآن بتوافق الآراء بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، في الامم المتحدة بصورة خاصة ، وإن كان توافق آراء عريض قد بدأ يظهر حول الرغبة في إقامة تعاون اقتصادي دولي في ميدان الدين الخارجي . ولئن كنا نرحب بالقرار المتخذ في مؤتمر قمة البلدان الصناعية السبعة الكبرى ، الذي عقد في لندن في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩١ ، بشأن إلغاء ما يتراوح بين ٥٠ و ٨٠ في المائة من الديون الرسمية المترتبة على أقل البلدان نموا ، فإننا لا نزال نرى أنه ينبغي عقد مؤتمر يعنى بديون افريقيا الخارجية . إن عقد هذا المؤتمر سوف يوفر إطارا مناسبا للبحث عن حل عاجل لهذه المشكلة الخطيرة التي ترتهن تنمية افريقيا الاقتصادية .

وفي هذا الصدد ، نشيد بمبادرة اليابان استضافة المؤتمر الدولي المعني بتنمية افريقيا المقرر عقده في عام ١٩٩٣ بمشاركة رؤساء الدول الافريقية . إن جمهورية رواندا تشيد إشادة قوية باليابان حكومة وشعبا لاتخذها زمام هذه المبادرة التاريخية التي تنطوي على فائدة عظيمة للقارة الافريقية .

أما فيما يتعلق بالحالة التجارية الدولية فما انفكت رواندا ترى أنه ، لكي يكون النظام التجاري الدولي مقبولا ، يجب أن يتضمن إزالة جميع الحواجز التجارية ؛ وأن تدمج فيه البلدان التي تأخذ مكانا هامشيا الآن ، بما فيها البلدان الافريقية . كذلك ، لكي يكون النظام ناجحا ، لا بد أن يعود بالربح على جميع الشركاء التجاريين .

لذلك من المهم لجميع المشتركين في جولة مفاوضات أوروغواي إيلاء أهمية خاصة لمشاكل البلدان الافريقية وشواغلها . ونؤكد أنه ينبغي لجميع الأطراف الاشتراك في المفاوضات على قدم المساواة حتى تسفر تلك المفاوضات عن نتائج منصفة ومقبولة للجميع .

وترحب رواندا بالخطوة التي اتخذها مؤتمر القمة الذي عقده رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية في أبوجا في الفترة الواقعة من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ، وهي خطوة تمثلت في إنشاء مجموعة اقتصادية افريقية أحد أهدافها تعزيز تنمية افريقيا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك تكامل الاقتصادات الافريقية بغية تحسين الاكتفاء الذاتي الاقتصادي ، وتعزيز التنمية الذاتية المتواصلة .

ونناشد المجتمع الدولي ، وبخاصة أكبر البلدان المصنعة والمؤسسات المالية الدولية ، دعم هذه المبادرة بكل طريقة ممكنة ومساعدة المجموعة الاقتصادية الافريقية الفتية على تحقيق أهدافها النبيلة .

ونناشد اتخاذ تدابير عادلة ومناسبة لدعم عملية التنشيط الاقتصادي التي تضطلع بها بلداننا مع تحمل قدر كبير من التضحية ، وإيجاد حلول متكاملة بصورة أفضل وأكثر مرونة تقترن بتعاون جميع الأطراف تعاونا كاملا لضمان تمتع البشرية بمستقبل يتسم بالإنصاف والتوازن والوئام .

(السيد نغاروكينتوالي ، رواندا)

وفي هذا المضمار ، تود رواندا مرة أخرى أن تعرب ، من على هذا المنبر ، عن خالص شكرها لجميع البلدان والمنظمات الدولية التي تقدم إليها الدعم الإضافي ، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف ، وهو دعم تحتاجه من أجل التنمية ، وتحتاجه بصورة خاصة في برنامجها للتكيف الهيكلي ، الذي دخل مرحلة التنفيذ منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي .

إن المشاكل الايكولوجية هي الشغل الشاغل للعالم الآن . غير أنه لا تزال هناك اختلافات في وجهات النظر تتعلق بالأسباب والمسؤوليات المرتبطة بتدهور البيئة وحمايتها وبالتدابير التي اتخذت في هذا المضمار . إن افريقيا تجد نفسها مرة أخرى ضحية ، إذ أنها تعاني من الجفاف والتصحر والفيضانات والتخريب الناجم عن تفشي الحشرات . إن بلدي رواندا يعلّق أهمية كبيرة على الحفاظ على ميراثنا الطبيعي وحماية البيئة ، وقد جعل حماية البيئة من بين الأولويات الرئيسية في سياسته العامة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء .

ويسر رواندا أن المجتمع الدولي يتصدى لمشكلة البيئة ويدرك الحاجة الملحّة إلى تعبئة جميع الموارد اللازمة لبلورة الحلول التي من شأنها ضمان بقاء كوكبنا . وثمة ما يدعو إلى الأمل في أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في البرازيل في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، والذي لا تزال أعماله التحضيرية جارية ، سيتوصل إلى الحلول المشتركة والمناسبة للحفاظ على بيئة سليمة وقابلة للبقاء لمصلحة البشرية . وتشارك رواندا في هذه الأعمال وتسهم بنصيبها المتواضع في ضمان نجاحه .

وتنعقد الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في مناخ من العلاقات الدولية المؤاتية للغاية . وترحب رواندا بأن الحرب الباردة ، التي قسمت العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى كتلتين متصارعتين وأدامت انقسام أوروبا ، قد انتهت وولت إلى الأبد بفضل سياسة إعادة بناء الاقتصاد والانفتاح التي اتبعها الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف . وقد أدى ذلك إلى حدوث تغييرات في أوروبا الشرقية ، ولا سيما إعادة التوحيد السلمي لألمانيا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ .

إننا نرحب بالانفراج العام لحدة التوترات في المناخ السياسي العالمي ، الذي أتاح ، بل في الحقيقة يسر ، التوصل إلى حل للعديد من الصراعات المحلية والإقليمية المختلفة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . إن رياح الحرية والديمقراطية التي هبت على أوروبا الشرقية ، وانعكست آثارها بسرعة على أماكن أخرى عديدة في العالم ، وعلى الأخص في افريقيا ، تشكل عاملا رئيسيا في التغييرات السياسية الجارية حاليا .

وتلاحظ رواندا مع التقدير الدعم الذي تسديه البلدان الغربية لهذه الطفرة الديمقراطية . بيد أنها ترى أنه ينبغي للبلدان الغربية ، في دعمها للعمليات الديمقراطية التي بدأت بالفعل ، أن تبذل كل مافي وسعها من أجل أن تصبح التنمية الاقتصادية للبلدان المعنية العماد الأقوى لتلك الديمقراطية لأنه من باب الأوهام ، وعلينا أن نؤكد على ذلك ، أن نسعى إلى بناء ديمقراطية سليمة دون النهوض بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للشعوب .

إن بلادي ، التي شرعت في حزيران/يونيه ١٩٩١ بإقامة نظام سياسي يستند إلى نهج تعددية الأحزاب ، تنتهز هذه الفرصة لتؤكد مجددا على إيمانها والتزامها الثابتين باحترام الكرامة الإنسانية والقيم الأخرى المعترف بها عالميا بأنها حقوق الإنسان . كما أننا نؤكد من جديد إيماننا بمستقبل يتسم بعالم أفضل ، عالم يسوده السلم والتضامن ، عالم تختفي منه إلى الأبد الحروب وكل أشكال العنف والإرهاب والتمييز ، عالم يتحرر نهائيا من بقايا الاستعمار والعنصرية والإجحاف ، عالم يتسم بالتفهم والحوار والتعاون .

إننا نحث بقوة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على صون مكاسب الحوار الدائر في مجال نزع السلاح ، الأمر الذي جعل الإنسانية تشعر بارتياح كبير ، ونرحب بالتوقيع في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وذلك بمناسبة انعقاد قمة موسكو . ونرحب أيضا بإبرام معاهدة نزع الأسلحة التقليدية بين الشرق والغرب التي جرى التوقيع عليها في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في باريس من جانب رؤساء دول وحكومات ٣٥ بلدا بمناسبة اجتماع قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر . وقد وقعوا في نفس المناسبة إعلانا مشتركا ينهي رسميا الحرب الباردة ويؤكد على ألا يكونوا بعد الآن خصوما وقرروا بدلا عن ذلك إقامة علاقات جديدة من الصداقة والمشاركة .

وإننا نحيي بوجه خاص القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لمالح إجراء تخفيض من جانب واحد في ترساناتهما النووية . ونرحب مقدما بأن الدول النووية الرئيسية الأخرى ستحذو بالتأكيد حذوهما .

إن رواندا تؤمن إيمانا عميقا بالأمم المتحدة وتعترف بدورها الذي لا غنى عنه في صيانة السلم والأمن والعدالة في الكفاح من أجل تحقيق الرفاهية لشعوب العالم أجمع .

ونعرب عن عميق امتناننا لمختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبشرية .

إننا نؤيد إقامة نظام جديد أكثر جدوى للتعاون بين الشمال والجنوب ، وذلك بغية النهوض بعلاقات اقتصادية وسياسية أكثر عدلا فيما بين الدول . ومن شأن هذا التعاون أن يخدم المصالح العامة للسلم والأمن الدوليين ، وأن يشجع على الأرجح الانتعاش الاقتصادي لجميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ومن بينها الأقل نموا .

وبهذه الروح ستشارك رواندا بنشاط في عمل الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وستسعى دوما إلى الإسهام في تحقيق الأهداف النبيلة للميثاق . وتشمل هذه الأهداف وضع نظام اقتصادي دولي جديد لشعوب العالم كله ، نظام تسوده المساواة والتكامل والتفاهم والتضامن ، وقدر أكبر من السلم والعدالة والرفاهية للناس في كل مكان في هذه الأرض .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثلان ممارسة حق الرد .

هل لي أن أذكّر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فإن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد يجب أن تقتصر على ١٠ دقائق للمرة الأولى و ٥ دقائق للمرة الثانية ويجب أن تلقيها الوفود من مقاعدها .

أعطي الكلمة الآن للممثلّين الراغبين في ممارسة حق الرد .

السيد اكسارشوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أصيب وفد اليونان بالدهشة بسبب ما قاله ممثل ألبانيا في ٣٠ أيلول/سبتمبر عندما تكلم ممارسة لحقه في الرد على خطاب وزير خارجية اليونان . وقد دهشنا بما قاله فيما يتعلق بتعداد الأقلية اليونانية التي تعيش في ألبانيا وبزعمه وجود ما يسمى "تساميس" في اليونان .

أولا ، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات حول الأقلية اليونانية في ألبانيا . إن رقم الـ ٠٠٠ ٦٠ شخص الذي ذكره الممثل الألباني يستند إلى تعداد لسكان ألبانيا أجري في عام ١٩٨٩ وهو غير مقبول طبعا . ففي ظل الظروف التي كانت سائدة في ألبانيا في ذلك الوقت لم يكن بإمكان مواطني ذلك البلد التصريح عن هويتهم العرقية .

ولم تقبل اليونان مطلقا نتائج ما يسمى "التعداد السكاني" . وفي الحقيقة ، عارض الوفد اليوناني ، في بيان أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ (A/C.3/44/SR.15) ، نتائج ذلك التعداد فيما يتعلق بالاقلية اليونانية في ألبانيا . وقد فعل ذلك بسبب أن النظام الشمولي السابق لم يعترف تعسفيا إلا بالذين يقطنون في بقعة محددة من ألبانيا كأعضاء من الاقلية اليونانية . وأن الباقين من عرق يوناني ، حتى الذين ولدوا في تلك البقعة ولكنهم انتقلوا بعد ذلك إلى أماكن أخرى ، اعتبروا ويعتبرون غير يونانيين . والحقيقة هي أن أعضاء الاقلية اليونانية - الذين يصل عددهم ، كما ذكر وزير خارجية اليونان أمام الجمعية العامة قبل بضعة أيام ، إلى عدة مئات من الآلاف موجودون في جميع أنحاء ألبانيا ، على الرغم بالطبع من أن العدد الاكبر من السكان اليونانيين لا يزالون في موطن أجدادهم .

وعلاوة على ذلك ، فإن الحقوق التعليمية للأقلية اليونانية تخضع لنفس القيود الجغرافية . وحتى في تلك المناطق المحدودة التي تُعلَّم فيها اليونانية ، فإنها تُعلَّم في الصفوف الاربعة الأولى من المدرسة الابتدائية فقط ، بينما لا يحق لليونانيين القاطنين في مناطق أخرى من ألبانيا في تعلم لغتهم الام .

أما فيما يتعلق بما يسمى أقلية "تساميس" التي أشار إليها الممثل الالباني ، أود أن أذكر مرة أخرى أن هذه الاقلية غير موجودة بالنسبة لنا . وما تضمنه الحكومة الالبانية في تلك الاقلية المزعومة هو جميع الافراد الذين قاموا أثناء الحرب العالمية الثانية والاحتلال الاجنبي لبلدي باقتراف جرائم ضد الشعب اليوناني بالتعاون مع قوات الاحتلال النازي والفاشي وانسحبوا طواعية من اليونان مع بقية قوات الاحتلال بعد نهاية الحرب . ومن غير المقبول تحت أي ذريعة محاولة عكس نتائج الحرب العالمية الثانية ، وهي الحرب التي كلفت أوروبا عموما ، وبلدي خصوصا ، تكلفة غالية من حيث الأرواح البشرية والمعاناة .

ونعتقد أن ألبانيا تحتاج إلى دعمنا في خطواتها الأولى صوب الديمقراطية . وقد أبدت الحكومة اليونانية منذ البداية استعدادها لتكون جارا صديقا وداعما . ولكن ليكن معروفا أن أسلوب السلطات الالبانية وسلوكها إزاء الاقلية اليونانية من شأنهما أن يكونا العامل المحدد لعلاقاتنا .

السيد كاروكوبيرو - كامونانوبيري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا إلى البيان الذي أدلى به ممثل رواندا . وسيرد رئيس وفد بلادي في الوقت الملائم على جميع المسائل التي أثارها وفد رواندا ضد بلادي .

بيد أنني أود أن أذكر بإيجاز أن على رواندا أن تقبل أمام هذه الهيئة مسؤوليتها عن رعاياها . وقد اعترف ممثل رواندا أمام الجمعية أن مشكلة اللاجئين من أبناء رواندا قد بدأت منذ زمن بعيد ، في عام ١٩٥٩ . ومنذ ذلك الحين ما برح اللاجئون من أبناء رواندا الفارين من بلدهم يعيشون في أوغندا . ولكن أوغندا ليست مخيما شاسعا للاجئين لتلقي رواندا فيه برعاياها غير المرغوب فيهم ، ولا يمكنهم أن يعيشوا في أوغندا إلى ما لا نهاية ضد إرادتهم .

وأود أن أنفي نفيا قاطعا أن أوغندا قد تورطت بأي حال في غزو رواندا . كما أنها لا تؤيد اللاجئين الموجودين الآن داخل رواندا والذين يجاهدون داخل رواندا فحسب ، وليس على تراب أوغندا ، من أجل حقهم في العودة . يتعين على حكومة رواندا أن تتقبل المسؤولية عن رعاياها ويتعين عليها أن تتعاون في الجهود الإقليمية المبذولة حاليا لحسم حربها الأهلية .

السيد نغاروكينتوالي (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : استمعت إلى بيان ممثل أوغندا الذي كان ، على ما يُظن ردا على بياني أمام هذا المحفل اليوم .

المشكلة ليست مشكلة المسؤولية عن الرعايا . إن رواندا تشعر أنها مسؤولة عن رعاياها . ولكن لا يمكننا أن نقبل أن يسمح بلد جار ، بلد صديق بل بلد ما برحت رواندا تعتبره بلدا صديقا ولا تزال تتطلع إليه كبلد شقيق ، بالرغم من الحالة الحرجة السائدة ، يسمح للمعتدين بالإنطلاق من أرضه لغزو بلدنا .

كنت أود لو أنكر ممثل أوغندا أن العميد فرد رويغيما كان وزير الدفاع الأوغندي ونائب القائد العام للجيش الأوغندي . وكنت أود لو أسمع ممثل أوغندا وهو ينكر أن الرائد بنيانيزي والرائد بيتر بايهدنغانا والعديد غيرهم لم يكونوا ضباطا في الجيش الأوغندي .

لا أود أن أستعرض الحالة باستفاضة شديدة ، إذ نما إلى علمي أنه سيُدلى ببيان آخر ردا على بياني أمام الجمعية . ولكنني أود فقط أن أقول إننا نطلب من أوغندا التي وقعت على اتفاقيات دولية أن تحترم هذه الاتفاقيات . نحن هنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة . وأوغندا عضو في المنظمة ، وقد وقعت على الميثاق . كما أنها قد وقعت على ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . ونطلب أن تحترم هذه الالتزامات التي تم التعهد بها بحرية ، وأن تمارس أوغندا سياسة حسن الجوار بشكل صادق فيما يتصل برواندا . ورواندا بدورها لا تزال على استعداد للاستجابة على نحو إيجابي . ولكن يتعين على أوغندا أن تبقى متيقظة وأن تتحكم بجميع المغيرين الذين يغادرون أراضيها للهجوم على رواندا .

وأود أن أذكر ثانية أن الاضطرابات التي أخلّت بالسلم في رواندا لم ينشأ أي منها من أراضي رواندا . وجميع مهاجمي رواندا قد أتوا من أراضي أوغندا . وقد لاحظ هذا العديد من المراقبين الدوليين المحايدين ، وإذا كان هناك آخرون يودون معرفة الحقائق ، فبإمكانهم أن يأتوا ليروا بأم أعينهم .

نحن نطلب من أوغندا أن تمارس سياسة حسن الجوار بإخلاص وأن تحترم التزاماتها في إطار ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

السيد رودي (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لتأخر الوقت ، يود الوفد الالباني أن يحتفظ بحقه في الرد إلى يوم آخر .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠